الفصل الخامس

موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية

دكتور محمد الجوهرى

تمهيد :

تستهدف هذه الدراسة فى المقام الأول أن نضع أيدينا على مشروع إطار نظرى يمكننا فى ضوئه تصنيف الجماعات الطبقية فى البلاد النامية . ومن البديهى أن مهمة تحديد تلك الجماعات وتصنيفها ليس بالمهمة التى يتوقع من هذه الدراسة أن تنجزها . فذلك أمر يتطلب بالدرجة الأولى دراسات مونوجرافية عن فئات وجماعات طبقية بعينها داخل كل مجتمع معين من مجتمعات البلاد النامية ، الأمر الذى يجب أن تتبعه دراسات أكثر شمولا وأكثر عمومية عن البناء الطبقى فى ذلك المجتمع . . . وهكذا وبهذا الفهم تصبح مثل تلك الدراسة فى تعريفاتها وخطواتها التالية أدخل فى باب علم الاجتماع العام منها فى باب علم اجتماع التنمية ، الذى نحاول فى هذا الكتاب تناول بعض قضاياه والتصدى لعدد من مشكلاته .

أما المبرر المشروع للخوض فى هذا الموضوع فى سياقنا هذا فهو ذو شقين : الشق الأول أن نبين أثر جهود التنمية على تشكيل البناء الطبقى فى المجتمعات النامية على نحو معين ، وحاجته إلى إطار نظرى جديد يأخذ وضعيات عملية التنمية فى اعتباره . وهو ما نعتقد أن الأجزاء السابقة أفلحت فى أن تقيم الدليل عليه . أما الشق الثانى فهو فى محاولة تبين العلاقة الوثيقة بين كل جماعة من تلك الجماعات الطبقية وعملية التنمية ، أو كما أسميناه موقف تلك الجماعات من رياح التنمية التى تهب على مجتمعاتها . فموقف كل جماعة من تلك التيارات يتحدد بطبيعة الحال من خلال وضعها الطبقى والمصالح التى تعتقد أنها تدافع عنها أو تسعى من أجل الحصول عليها .

ولذلك يجب ألا يتوقع القارئ — ونحن لا نزال بعد فى هذه المرحلة الأولية من البحث فى هذا الموضوع الشائك الصعب — أن نقدم عرضاً لردود فعل الجماعات المختلفة مصنفة تبعاً للفئات الطبيقية المختلفة . فتلك الفئات — ببساطة — لم تتحدد بشكل نهائى بعد ، ولذلك قلنا موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية ، وليس الطبقية فقط . فسنعرض للفئات الطبقية العليا ، والوسطى ، وطبقية البروليتاريا بأشكالها وأنواعها المختلفة ، وكذلك لجماعات الشباب والنساء . . . إلخ على نحو ما سنفصل الكلام خلال هذا الفصل .

أولاً — ردود الفعل إزاء المؤثرات الخارجية :

ترتبط الأفكار المتعلقة بالتنمية وتصورات بعض قطاعات المجتمع عن مستقبل جهود التنمية بكثير من المؤثرات الوافدة من الخارج ، بل إن بعض الآمال والمطامح المحلية — النابعة من الواقع الداخلى — تتشكل فى صورة « نماذج » مستوردة ، أو تستوحى مثلا عليا وافدة . ولذلك نجد تلك المؤثرات الخارجية العديدة — والمتناقضة فى بعض الأحيان — تؤثر على أساليب السلوك وعلى بناء المجتمعات التى تهب عليها بشكل واضح . ويمكن أن يأخذ ذلك التأثير الأشكال التالية :

١ — أن يثير لدى الناس أحاسيس الضعة والدونية والعداء إزاء الموقف المتفوق للشعوب الغربية . وليس هذا الإحساس محض خيال وليد أذهان الناس بطبيعة الحال ، ولكنه ينبع فى الغالب من بعض الخبرات الواقعية والتجارب المباشرة مع عينات من أبناء الشعوب الغربية .

٢ — أن يثير لدى أبناء الشعوب النامية أحاسيس الإعجاب بالشعوب الغربية (وقد لا يكون هذا الإعجاب مقترناً دائماً بالإعجاب الأيديولوجى) واستعداد لاستعارة قيمها ، وتقليد أساليب سلوكها ومظاهر الحياة فيها ، وباختصار الاعتراف بتفوقها والرغبة اللحاق بها عن طريق تقليدها .

٣ — وقد يتركز رد الفعل على إضعاف قيم الاستسلام والتواكل المحلية ، والإقبال على تحقيق المبدأ السائد فى الغرب والقائل بضرورة تحقيق الجنة على الأرض ، أو تحقيق سعادة الإنسان فى هذا العالم . واعتبار هذا الهدف رسالة اجتماعية واجبة التحقيق .

٤ — وقد يترتب على تلك المؤثرات الخارجية إضعاف مراكز السلطة والنفوذ التقليدية التى تفقد بالتدريج زهوتها وسطوتها ، كالحكام التقليديين ، ورجال الدين ، والسادة الإقطاعيين ، والأسلاف ، وسلطة الرجال التقليدية المطلقة على النساء ، وسلطة الكبار على الصغار . . . وهكذا . ونكون عندئذ إزاء حالة « فراغ سلطة » — إن جاز هذا التعبير — حيث تنهدم الصروح القديمة ، دون أن يحل محلها البديل الجديد بالسرعة المنشودة .

٥ — ضعف الكيانات والروابط الاجتماعية الأولية التقليدية ، وزيادة الاتجاه نحو الفردية ، ونمو عمليات الحراك بشكل لافت .

٦ — اتساع نطاق المقارنة بين حال جماعة معينة وأنواع ومستويات اجتماعية أخرى مغايرة وبين ظروف الحياة التى تعيشها تلك الجماعة وظروف الجماعات الأخرى — التى تكون أفضل منها وأسعد حظًا — والجديد هنا أن الجماعة لم تعد تنظر إلى وضعها كقدر مكتوب لا حياة لها فى تبديله ، وإنما هو مجرد « حالة » تقابلها « حالات » أخرى كثيرة . ومن ثم يمكن أن تتبدل تلك الأحوال وذلك فى ضوء مستوى التوقعات وآفاق الطموح التى تضعها الجماعة نصب أعينها . وقد يترتب على هذه المقارنات العديدة — الواسعة — سخط واع على الموقف الذى يجد الفرد نفسه فيه وتبرم بالوضع الذى يجد ثقافته وجماعته مقيدة إليه . عندئذ تتولد فى نفس كل فرد الحاجة إلى التغيير ، وإلى المستوى الأفضل .

ولا شك أن نوع رد الفعل إزاء قوى الدفع الخارجية يختلف تبعًا لسرعة عملية الاتصال الثقافى ، وشدتها ، ودرجة شمولها ، وخاصة بالنظر إلى الاعتبارات التالية :

١ — مدى الاطلاع على المستحدثات التكنولوجية والاقتصادية ، ودرجة الأخذ بها .

٢ — مدى التفاعل الإيجابى — الواعى أو التلقائى — بين قوى الدفع الخارجية والأوضاع المحلية التقليدية الراسخة ، وتقييم نتيجة هذا التبنى للأوضاع والسياسات الجديدة بالنسبة لمصالح القطاعات الاجتماعية المختلفة ؛

٣ — درجة انصهار — أو استدماج — الدوافع الخارجية فى الثقافة المحلية .

وإذا حاولنا أن نضع تصنيفاً أولياً شاملا لأنواع ردود الفعل المختلفة الصادرة عن أبناء مجتمع نام ، لبدت أمام ناظرينا الصورة التقريبية التالية :

١ — الموقف السلبي — اللامبالى : حيث تترك القطاعات الاجتماعية المختلفة رياح التغير تهب عليها دون أدنى تأثر ، وهو ما كان يحدث بشكل سائد حتى عام ١٩٤٠ تقريباً ، ولكننا لم نعد نصادف هذا الموقف اليوم إلا نادراً

٢ — الموقف السلبي — الاستغلالى : حيث نجد أن السلطة الأوليجاركية التقليدية تظل على حالها ، تقتصر على تقبل بعض الأساليب الحديثة (وذلك فى قطاعات معينة فقط من الحياة) وبشكل انتقائى بهدف إبعاد جماهير المجتمع عن الآثار الاجتماعية للمستحدثات التكنولوجية والاقتصادية . وهو ما يحدث على سبيل المثال فى أفغانستان ، والحبشة ، وليبريا ، وفى بعض أقاليم نيجريا وغيرها من البلاد الإفريقية ، وفى إيران ، وفى اليمن (قبل عام ١٩٦٢) وفى نيبال حتى حوالى سنة ١٩٦٠ . وإلى حد ما فى جنوب إفريقيا وروديسا بالنسبة للأغلبية الإفريقية التى تعيش هناك .

٣ — الموقف الإيجابى — الاستغلالى : وفى هذه الحالة تعمل السلطة الجديدة على الاستفادة بالمساعدات العسكرية ، والاقتصادية ، والتعليمية الواردة من الخارج لتدعيم أوضاعها المحلية وترسيخ سيطرتها وسيطرة القطاعات التى ترتبط مصالحها بها سواء فى القطاعات العامة من الاقتصاد أو فى النشاط الاقتصادى الخاص . من هؤلاء مثلا بعض الحكام المستبدين فى أمريكا اللاتينية ، وجنوب شرق آسيا ، وبعض الحكام الجدد فى بعض الدول الإفريقية . والكثيرين من « أصحاب الأعمال » الجدد فى البلاد النامية . هذا كله فى الوقت الذى لا تستفيد فيه الجماهير العريضة مثقال ذرة من « جهود التنمية » هذه .

٤ — الموقف الإيجابى — التوفيقى : وينطوى هذا الموقف على الجهود الرامية إلى خلق نوع من المواءمة الخلاقة . والربط بين الأفكار والسلوكيات الخارجية وتلك التقليدية المحلية . وتتم هذه العملية عادة بأساليب ديموقراطية ، وبطريقة لامركزية .

ويجب أن يكون واضحاً كل الوضوح أن هذه المحاولة لوضع تصنيف عام بهذا الشكل الذى عرضناه لا تنطوى على أى ادعاء تطورى ، أى أن ترتيب عرض هذه المواقف لا يعنى أنها تتتابع فى تسلسل زمنى محدد — كما نعرف عن الاتجاهات التطورية التقليدية — يتحتم أن تمر به كافة المجتمعات على اختلاف نظمها ومستويات تطورها وتباين تركيبها الاجتماعى . حقيقة أن بعض المجتمعات يمكن أن تمر بكل هذه المواقف — أو بمعظمها — بالترتيب الذى عرضنا له هنا . ولكن هذه ليست هى القاعدة ، حيث نجد فى حالات أخرى قفزة من الموقف الأول إلى الموقف الرابع مباشرة مثلا ، ولا شك أن حدوث ذلك يتوقف على طائفة من العوامل والظروف يمكن أن نذكر منها : شدة الدعوة إلى التنمية ودرجة شمول الجهود الرامية إلى تحقيقها ، قدرة البناء الاجتماعى التقليدى على التصدى لرياح التغيير الجديدة . وكذلك درجة تبصر أصحاب السلطة القديمة بمضمون التغييرات الجديدة ، وقدرتهم على التنبؤ بحركتها مسبقاً والتصدى لها بذكاء قبل أن تصبح حقيقة واقعة ، أو قل « محاصرتها » قبل أن تتسع دائرتها ويستحيل التغلب عليها . وربما كذلك استيعابها وإعادة صياغتها لصالحهم بدلا من أن تتحول إلى تيارات وحركات ثورية كاسحة يتعذر مواجهتها . ولا شك أن بناء القوة فى مجتمعات البلاد النامية ليس هيكلا ثابتاً راسخاً جامداً على حال واحد ، ولكنه يتأثر أشد التأثر بنوع التغير الثقافى ومداه .

وسنحاول أن نلقى مزيداً من الضوء على هذه الأحكام والقضايا العامة ، بالتطبيق على موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية المختلفة .

ثانياً — جماعات الصفوة القديمة والجديدة :

المقصود بجماعات الصفوة فى هذا المجال أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادى فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، بمقدار ما تتيح لهم مواقعهم هذا التأثير على عمليات التنمية والجهود الرامية إلى تحقيقها تأثيراً حاسماً من خلال تعويقها ، أو تشجيعها ، أو توجيهها وجهة معينة . ومن هذا يتضح أننا نستخدم هذا المفهوم دون أن نضمنه حكماً قيميا معيناً على نوعية هؤلاء الناس ، أو عن مستواهم الفكرى أو أو خصائصهم الروحية أو الأخلاقية[1] .

---

(١) هناك أربعة اتجاهات أساسية فى دراسة الصفوة : الأول هو الاتجاه التنظيمى الذى يمثله=

ففيما يتعلق برد الفعل الأول لدى أفراد جماعات الصفوة القديمة — أى أصحاب المصلحة والسلطة فى المجتمع التقليدى القديم — أنهم يحاولون فى العادة ، اللهم بعض الاستثناءات القليلة أن يقصروا تلك التجديدات والمستحدثات على ميدان التكنولوجيا ومختلف قطاعات النشاط الاقتصادى . ومن الواضح أن أى تجديد وتدعيم لهذه الميادين سوف يعود على أبناء تلك الفئة بدعم مباشر لقبضتها على بقية الفئات الاجتماعية هذا فى نفس الوقت الذى تحرص فيه هذه الفئة على عزل النظام الاجتماعى والثقافة الروحية (اللامادية) عن كل تغييرات . وبالتالى إبقائها على ما هى عليه من جمود . وتنطبق معالم هذه الصورة أصدق انطباق على النماذج التقليدية من المجتمعات الاستاتيكية المعروفة : حيث تعود ثمار النمو الثقافى بصفة عامة على القلة القليلة صاحبة الامتياز والسلطة فى المجتمع [٢] .

وما من شك فى أن هذه المحاولات سوف تنتهى إن عاجلا أو آجلا إلى الفشل المحقق فى ظل الاقتصاد العالمى والسياسة العالمية المتغيرة بأسرع مما تتوقع تلك الجماعات .

=موسكا وتلميذه روبرت ميشيلز Michels ، والثانى هو الاتجاه السيكولوجى وتمثله كتابات باريتو ، والثالث هو الاتجاه الاقتصادى ويمثله بيرنهام Burnham . أما الاتجاه الرابع والأخير فهو الاتجاه الاقتصادى التنظيمى ويمثله س . رايت ميلز . انظر حول هذا الموضوع : بوتومور ، الصفوة والمجتمع دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ، وعلياء شكرى ، ومحمد على محمد ، والسيد محمد الحسينى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ . وقد قدم الدكتور الحسينى للكتاب بدراسة خاصة حول الموضوع . انظر المقدمة ص ٧ وما بعدها . وانظر كذلك دراسة وظيفية لفئة الصفوة أفدنا منها فى عرض هذا الموضوع بعنوان « الصفوة الاجتماعية » :

Urs' Jaeggi, Die Gesellschaftliche Elite. Bern-Stuttgart. 1960 (Berner Beitrage Zur Sozi ologie, Bd. 3).

(٢) من العجيب حقاً أن نجد الصفوة التقليدية هى المستفيدة الأولى فى بعض الأحيان من جهود التحديث وعمليات التنمية . وخاصة بالنظر إلى المكاسب الاقتصادية التى تحققها من وراء ذلك . والمثال على هذا ما يجرى فى بعض بلاد شرق أفريقيا حيث حصل رؤساء القبائل بعد الاستقلال على تعويضات عالية مقابل التنازل عن حقوقهم الإقطاعية التى كانوا يتمتعون بها فى الماضى فى ظل السيطرة الاستعمارية . وقد كان من نتيجة هذا ظهور فروق حادة وملفتة للنظر فى مستوى الملكية وكمية الدخل فى المناطق الريفية ، وهى ظاهرة بدأت تلك المجتمعات تعرفها لأول مرة فى تاريخها . ولذلك يقال إن الاتجاه نحو الديمقراطية السياسية قد أحدث هنا آثاراً عكسية فى الميدان الاقتصادى ، لأن هذه الإجراءات دعمت عدم المساواة . وأكدت مبدأ سيطرة القلة على الأكثرية . قارن :

R. Behrendt, Soziale Strategie fur Entwicklun-gslander, op. cit. pp. 212-213.

وهناك بعض الأسباب المحددة التى سوف تقود إلى هذه النتيجة يمكن أن نسجلها فيما يلى :

١ — سوف تؤدى جهود التحديث الاقتصادى هذه إلى تشغيل وإعداد أعداد متزايدة من الأيدى العاملة المحلية سواء من جانب أصحاب المشروعات الأجنبية أو السلطات الاستعمارية . وربما تمتد الاستعانة بتلك الأيدى العاملة الجديدة إلى قطاعات أخرى — كالنقل والمواصلات مثلا — يمكن أن تتعرض كلها لتيارات التغيير وثمرات التحديث .

٢ — تدريب وإعداد كوادر أكاديمية وفنية من المتخصصين من أبناء الوطن ، معظمهم يتلقى تعليمه فى الخارج ويستطيع أن يمثل مصالح بلاده ، وبالتالى مصالح أصحاب السلطان فيها ، أمام المصالح الأجنبية أو الساطة الاستعمارية . وسوف يتيح لهم هذا الوضع إمكانية الوصول — عن طريق آخر — إلى بعض المراكز المؤثرة .

٣ — سوف تتطلب هذه الجهود — الرامية إلى التحديث الاقتصادى فقط — خلق متطلبات الدولة العصرية أو الإدارة الاستعمارية الناجحة : كالجهاز البيروقراطى الحكومى المؤهل ، وجهاز الرعاية الصحية ، والخدمات التعليمية ، وجهاز الشرطة والقوات المسلحة . . . إلخ .

وهكذا سوف يصبح من المحتم كلما أراد المجتمع استبدال الإدارة التقليدية البالية والعاجزة بإدارة عصرية جديدة . وكلما أرادت الدولة الاضطلاع بوظائف وأعباء جديدة ؛ كلما وجد هذا المجتمع نفسه مضطرًا إلى الاستعانة بطبقة من المتخصصين وتشجيعهم ماديًا وأدبيًا ، بل والعمل على إعدادهم وتأهيلهم إذا لم يكونوا موجودين أصلا . وسيحتم هذا الوضع الجديد إضعاف المبدأ التقليدى الذى يحدد الفرد تبعًا للموقع الاجتماعى الذى نشأ فيه وينتمى إليه بحكم المولد ، أو اللون ، أو الدين . . . إلخ وبذلك يمكن أن تتغلب « المكانة المكتسبة » على « المكانة الموروثة » فى نهاية الأمر ، وكانت البوادر الأولى لهذه العملية قد بدأت على نطاق محدود فى ظل الحكومات الاستعمارية الغربية ، حيث ارتقت بعض فئات — ولكن بشكل فردى — من أبناء المجتمع

الوطنى إلى مواقع متقدمة فى المسئولية الاجتماعية من بين القطاعات التى كانت محرومة أو متخلفة — نسبيًا — فى المجتمع . وكان يغذى هذا الاتجاه حاجة الموظفين الاستعماريين الأجانب إلى مترجمين ووسطاء بينهم وبين جماهير الشعب العريضة لتسيير دفة الحكم بشكل فعال (٣) .

ثم أدى اضطراد عمليات التنمية إلى مزيد من تدعيم مبدأ الإنجاز كأساس للحكم على الأفراد وتقييمهم بدلا من مبدأ الانتماء القبلى أو الطائفى ، واختلطت بذلك بعض معالم البناء الطبقى التقليدى ، ومعايير المكانة فى المجتمع القديم ، واتسعت فرص التعليم أمام شرائح عريضة من أبناء الجماعات والفئات الأقل نفوذاً ، وحدثت طفرة فى الحراك الاجتماعى ، وحدثت دورة ودورات للصفوة (على حد تعبير ڤلفريدو باريتو) (٤) .

---

(٣) انظر على سبيل المثال :

B.B. Misra, The Indian Middle Classes, Their Growth in modern Times, London, 1961, pp. 312 ff.

(٤) يلاحظ باريتو أن الطبقة الحاكمة لا تنحسر فقط فى عدد أفرادها — وهذا هو الشىء الهام — بل فى نوعيتهم أيضاً . ويحدث ذلك نتيجة لولوج أسر الطبقات الدنيا إلى مستوى الطبقة الحاكمة . والملاحظ أن باريتو يشير مراراً وتكراراً إلى هذه الظاهرة — مستخدماً عبارات متماثلة — المتمثلة فى دورة الأفراد بين المستويين (الصفوة واللاصفوة) . ويقول باريتو فى هذا الصدد : « يفقد المستوى الأعلى فى المجتمع قوة الراسب الثانى . إلى أن يتدعم هذا الراسب مرة أخرى عن طريق صعود المستوى الأدنى من المجتمع إلى مرتبة المستوى الأعلى » . وفى نفس الوقت نجد باريتو يشير إلى نوع آخر من الحركة الاجتماعية ينطوى على أهمية حيوية بالنسبة لتوازن المجتمع ويتمثل فى ظهور صفوات جديدة وما يترتب على ذلك من امتلاك للقوة . ومن الواضح أن باريتو هنا يبدو وكأنه يحاول الربط بين هذه الحركة وفشل الدورة . وإن كان ذلك لا يعفيه من أنه قد نظر إلى هذه الحركة بوصفها تمثل جانباً هاما من جوانب دورة الصفوة بوجه عام. فى مؤلفه « الأنظمة الاشتراكية » نجده يقول : « قد يؤدى الهبوط التدريجى للدورة (أى الأفراد) إلى تفشى عناصر الانحلال فى الطبقات الحاكمة ، كما قد يؤدى إلى بروز عناصر التفوق لدى الطبقات الخاضعة وفى مثل هذه الحالة يصبح التوازن الاجتماعى غير مستقر ، بل إن أبسط حركة تكون كفيلة بتحطيمه. وقد تؤدى الهزيمة أو الثورة إلى انقلابات ، معززة بذلك صفوات جديدة ومؤسسة أيضاً نوعاً آخر من التوازن جديد . . . » انظر ، بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، مرجع سابق . ص ص ٥٣ — ٥٤ ، وكذلك المرجع التالى : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة الدكاترة : محمود عوده ، محمد الجوهرى ، محمد على محمد ، والسيد محمد الحسينى . دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ص ٢٣٩ — ٢٤٥ .

وهكذا تكونت بالفعل « طبقة وسطى » جديدة لم يكد يكون لها وجود فى الماضى ، وأحيانًا لم يكن لها أى وجود من قبل على الإطلاق . ولعلنا نسميها طبقة « صفوة » جديدة ، تقوم كفاءة أعضائها على ذخيرة من العلم الحديث والدراية الواسعة بأساليب الإدارة والحكم العصرى . ومن بين أبرز عناصر تلك الطبقة الجديدة :المدرسون ، والموظفون الإداريون بكافة مستوياتهم وعلى اختلاف تخصصاتهم ، والأطباء ، والمهندسون والزراعيون . وصغار الضباط الذين تلقوا دراسة عسكرية أكاديمية . . . إلخ والجدير بالذكر حول تكوين هذه الفئة الجديدة . أن الغالبية الغالبة من أفرادها فى معظم البلاد النامية قد تلقت تعليمها فى الخارج ، أو على يد خبراء ومستشارين أجانب داخل الوطن . ويمكن أن نعد أبناء تلك الطبقة الجديدة — على الأقل من الناحية العددية البحتة[٥] — أقوى دعاة التقدم ومجنديه (أو على الأقل مجندى الأخذ ببعض

---

(٥) إذا نظرنا من الناحية العددية البحتة وجدنا أن هذه الصفوة الجديدة (أو التى فى طريقها إلى أن تصبح صفوة ذلك المجتمع) تمثل قوة لا يستهان بها . وقد أورد بيرندت نماذج بعض هذه الأعداد حيث ذكر أنه فى عام ١٩٦٤ كان عدد الطلاب الإيرانيين الذين يدرسون خارج بلادهم حوالى ١٧٥٠٠ طالب منهم حوالى ٦١٠٠ فى ألمانيا الاتحادية وحدها . (وهو ينقل هذه الإحصائية عن جريدة : Neue Zürcker Zeitung العدد رقم ٩٦٥ ، الصادر بتاريخ ٢ مارس ١٩٦٤) . ولا شك أنه ليس من السهل أن نحدد بدقة الدور الحقيقى الذى يمكن أن يضطلع به هؤلاء الشباب فى تنمية بلادهم ، وإن كانت مسألة تأثيرهم — أيا كان اتجاهه وكيفيته — خارج نطاق أى جدل على ما أعتقد .

وقد قدر أوسكار لويس — أحد الخبراء المتخصصين فى شئون المكسيك أن الطبقة الوسطى الموجودة هناك (والتى ظهرت نتيجة الثورة الاجتماعية التى حدثت أوائل هذا القرن) قد رفعت نسبة التصنيع والتحضر من ٧,٨ ٪ من إجمالى السكان فى عام ١٨٩٥ إلى حوالى ٢٠ ٪ فى عام ١٩٦٠ . انظر مقاله :

Oscar Lewis, "Mexico Since Cardenas" in :
Social change in Latin America Today, New-york, 1960, pp. 335-336.

وإن كان أوسكار لويس يوسع نطاق هذه الفئة بعض الشىء على نحو قد لا يقره عليه البعض ، عندما يضم إليها صغار ملاك الأرض . وملاك أراضى « ejijos » (وهى الأراضى المحيطة بالمدن والمخصصة للرعى أو لتوسع المدن مستقبلا) وهناك علاوة على هذا بعض الدراسات التى أشارت إلى هذه النقطة وتناولتها بشىء من التفصيل : انظر بالنسبة لأمريكا اللاتينية على سبيل المثال :

ohn J. Johnson, "D' Entstehung der Mittelsektoren in Latein-Amerika"
« نشأة الفئات الوسطى فى أمريكا اللاتينية » Soziologie der Ent wicklungs Lander
فصل فى كتاب : pp. 668-674.

وبالنسبة للهند انظر كتاب : "Nisra" الذى سبقت الإشارة إليه من قبل . وبالنسبة لنيجيريا انظر كتاب : Smythe and Smythe, The New Nigerian Elite, Stanford, California, 1960.

عناصره ومقوماته) والمتطلعين إلى التفكير الثقافى والتحديث بصفة عامة .

ومن البديهى أن يجد أبناء — ثم بنات — جماعة الصفوة القديمة طريقهم إلى هذه الطبقة الفكرية الجديدة ، خاصة فى المراحل الأولى من عملية التنمية . ففى كثير من بلاد العالم الثالث تمنح البعثات الدراسية إمكانيات الاحتكاك بالخارج لأبناء الصفوة القديمة فى المقام الأول (باستثناء مصر حيث خضعت عملية الإرسال إلى بعثات منذ بدايتها لنظام صارم يقوم على التفرق الدراسى فى المرحلة الجامعية أو المرحلة السابقة على الدراسة العليا (بصفة عامة) .

إلا أن الحادث فى الغالب — وكما هو متوقع — ألا يتحول هؤلاء الأفراد إلى مدافعين عن قضية التقدم والتنمية الاجتماعية . ذلك أن انتماءهم الأصلى ، ثم مجيئهم من بيئات مستقرة ماديًا ، وكذلك تبعيتهم للسلطة السياسية التقليدية التى لا تسعى إلى تشجيع الجديد ، كل ذلك تقليل من حماسهم للقضايا العامة ، ولا يجعل من علمهم الجديد وسيلة لخدمة المجتمع الكبير . ولذلك تقتصر حياتهم على الاندفاع نحو الاستهلاك بإسراف . الذى تيسره لهم دخولهم العالية من الأراضى الزراعية أو المضاربات وأعمال السمسرة ، أو الاقتصار على المشاركة الروتينية المحافظة فى النشاط السياسى العام (دون برنامج محدد . أو دون مطامح ثورية إن شئنا الدقة) . وقد نجدهم يقتصرون على إدارة المشروعات الصناعية أو التجارية الجديدة . ولو إدارة اسمية (من خلفهم جيش من الخبراء المحليين أو الأجانب) [٦] .

على أننا لا يصح أن نطابق ببساطة بين مفهوم جماعات « الصفوة الجديدة » ومفهوم « الطبقة الوسطى » . فقد عرفت بعض بلاد أمريكا اللاتينية . وبعض

---

(٦) وإن كانت هناك بالطبع بعض الاستثناءات من هذا الوضع العام ، كما حدث فى أندونيسيا على سبيل المثال فى الفترة التى سبقت عمليات الحراك الاجتماعى الواسعة التى أعقبت الاحتلال اليابانى والاستقلال . حيث أدت الأفكار الوافدة من الغرب وكذلك الشعور القومى المتزايد بكثير من أبناء الحكام المحليين التقليديين إلى التنازل عن امتيازاتهم الموروثة ، والاتجاه إلى بعض المهن والوظائف الأكاديمية ، وبالتالى الانتماء انتماء عضوياً إلى طبقة الصفوة الجديدة .

انظر حول هذا الموضوع :

Carl Weiss, Sukarnos Tausend nseln, Hamburg. 1963. p. 120.

(بلد سوكارنو ذات الألف جزيرة) حيث يعرض المؤلف عشرات الشواهد والتحليلات لهذه الظاهرة التى لا تقتصر فى الواقع على أندونيسيا وحدها ، ولكننا يمكن أن نصادفها فى غير واحد من البلاد النامية .

بلاد الشمال الإفريقى . وبعض البلاد الآسيوية منذ وقت طويل شرائح من الطبقة الوسطى ، كانت قليلة فى عددها ، ولكنها خطيرة فى وزنها ، هامة فى تأثيرها ، وكانت تلك الطبقات تتكون من بعض المهنيين — ذوى التعليم الأكاديمى — الذين يشتغلون بالمهن الحرة ، وعلى رأسهم المحامين ، والأطباء ، والتجار التقليديين ، ورجال الصناعة ، وبعض أصحاب الأراضى . إلا أنه لم يكن لأبناء تلك الطبقة أى إسهام فى التحديث والتنمية ، ولم يفتحوا باب الانتماء لطبقتهم إلا لأعداد قليلة من أبناء الطبقات الدنيا[٧] . وكانت هذه الطبقة ذات اتجاهات ليبرالية فى الغالب ، ولكنها كانت حتى فى هذه الناحية سطحية فى ليبراليتها ، مقتصرة على ممارسة السياسة الحزبية على مستوى محدود . أما من الناحية الاجتماعية فكانت ذات اتجاهات محافظة صريحة . وفى المناطق التى لم تكن قد ظفرت بعد بالاستقلال الوطنى ، كانت تلك الطبقة بصفة عامة قليلة الحماس للمشاركة فى معارك الاستقلال . ولذلك وقع العبء الأكبر من جهد التعبئة الفكرية والاجتماعية على كاهل بعض الجماعات والأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية دنيا . وذلك لأنهم كانوا يقفون خارج سلم تدرج السلطة التقليدى ومن ثم لم تكن لهم مصلحة فى الحفاظ على البناء الطبقى القديم أو المصالح الطبقية التقليدية[٨] .

ويميل أفراد جماعات الصفوة الجديدة ، طالما أنهم لم يصلوا بعد إلى احتلال مواقع مؤثرة على سلم تدرج السلطة ، يميلون إلى عدم الامتثال لبناء السلطان القائم ، بل ويعملون — على العكس — على تعديله وتغييره . وفى بعض الأحيان لا يفكرون فى تحقيق ذلك بالطرق الإصلاحية ، وإنما يتجهون إلى الأساليب الثورية وإلى القوة .

---

(٧) قدم جون جيللين تصويراً ممتازاً لأوضاع وظروف تلك الطبقة فى أمريكا اللاتينية فى كتابه :
John P. Gillin, Social Change in Latin America Today, New York, 1960 pp. 28 ff.

(٨) اشتهرت هذه الفئة من الناس فى البلاد الإفريقية التى كانت تخضع فى الماضى للاستعمار الفرنسى باسم « المتطورين » Evolués . ويقصدون بهم سكان المدن الذين تبنوا إلى حد كبير الثقافة الأوربية وتسلحوا بالتعليم الأوربى الذى أعدهم لممارسة مهنة عصرية ؛ فارتفعوا بذلك عن مستوى جماهير مواطنيهم الذين خرجوا من بين صفوفهم . وقد تناول تلك الفئة بأكبر قدر من التفصيل والدقة العالم الفرنسى جورج بالاندنيه : إنظر :

Georges Balandier, Sociologie des Brazzavilles noires, Paris, 1955, pp. 25 ff.

وكذلك فى فصل كتبه خصيصاً عن هذه الفئة بعنوان : "الملامح المشتركة لفئة المتطورين الإفريقية =

وفى هذه النقطة بالذات نلمس اختلافاً شديداً بين الوضع الراهن لتلك الجماعات والوضع الذى كان سائداً — خاصة فى أمريكا اللاتينية — فى القرن الماضى وفى العقود الأولى من هذا القرن . حيث كانت تحدث ثورات سياسية كثيرة ذات تأثير سطحى دون أن يحدث أى تغيير يذكر فى البناء الاجتماعى والأوضاع الطبقية الحاسمة .

وعند هذا الحد يبدأ حدوث صدام حاد فى المصالح وخلاف أيديولوجى بين جماعات الصفوة القديمة وجماعات الصفوة الجديدة . إذ تتحول الصفوة الجديدة إلى أداة لتحريك عمليات التنمية الاجتماعية ، وتنشيط عمليات الحراك الاجتماعى على نطاق واسع والدفاع عن أبناء الطبقات الأدنى فى الظفر بفرص الصعود إلى أعلى والتأكيد على الطابع القومى لعملية التنمية . فهى تختلف فى وظائفها عن جماعات الصفوة التقليدية من حيث إنها تستمد مبررات وجودها من وظيفة التحديث التى تضطلع بها فى المجتمع ، ومن كونها لا تعتمد كرسالة لها على الحفاظ على البناء الطبقى والنظام الاجتماعى التقليدى ، وإنما بالعكس على التغيير الدائم المنطلق من تصور عام للتطور — ولو بصورة شكلية على الأقل[٩] . فأبناء تلك الجماعات لا يحتكرون مواقع قوة فى بناء السلطة القديم ، ولكنهم قفزوا إلى المواقع التى يحتلونها — فى النظام الجديد — بفضل ما يتمتعون به من مؤهلات وكفاءات فردية ، ولذلك فهم ليسوا

G. Balandier, "Gemeinsame Merkmoele der Afrikanischen Evolués" in : Soziologie der Entwicklungslander, op. cit, pp. 201-210.

(٩) نشرت على سبيل المثال — دراسة وافية عن الأوضاع التى حدثت فى نيجيريا فى السنوات الأخيرة ، والتى تتعلق بالاستعاضة — تدريجياً — عن الوظائف الخطيرة التى كان يضطلع بها الأمراء ورؤساء القبائل فى عهد الاستعمار ببعض المجالس الإقليمية والمحلية التى يجرى انتخابها عن الطريق الديمقراطى . انظر حول هذا الموضوع : L. Gray Cowan "Social Politics and Democracy in Nigeria" in : Transition is Africa, by G.M. Carter and W.O. Brown (eds.), Boston, 1958, pp. 45 ff.

وقارن كذلك مجموعة من الدراسات التى نشرت بعنوان : « مشكلات الطبقات الوسطى فى البلاد النامية » الصادر فى مدينة كولونيا بألمانيا الاتحادية عام ١٩٦٤ .

Probleme der Mitrelschichten in Entwicklungslandern (Abdandlungen Zur Mitrelstandsforchung, Bd. 12, Koln-Opladen, 1964.

ويضم هذا الكتاب دراسات عن أوضاع الطبقات الوسطى وموقفها من جهود التنمية والتحديث فى كل من تركيا ، وإسبانيا ، وفنزويلا ، وبلاد غرب إفريقيا. أما عن ظروف الطبقة الوسطى فى مصر فانظر الدراسات الواردة فى البيليوجرافية المنشورة فى نهاية هذا الباب .

مكبلين بقيود الماضى إلى حد بعيد وإن كان من التجاوز الادعاء بأنهم قد تحللوا من تلك القيود كلية . أما من الناحية الأيديولوجية فالمهارة والمعرفة — أو الخبرة العصرية هى العامل الحاسم ، تبعًا للشعار الغربى الذى يقول إن « العلم قوة »[١٠] . فهم يعتبرون أن أهم واجبات الدولة وأقدس تلك الواجبات أن تعلم أولئك الذين ليسوا قادرين على تعليم أنفسهم بأنفسهم[١١] .

ويعلق أحد الكتاب المعاصرين على هذا الوضع قائلا :

« وهكذا يتضح أننا نجد أنفسنا بلا شك بصدد نشأة طبقة بورجوازية من نوع جديد ، نرى أن الفرصة متاحة أمامها للحصول على الوظائف والثروة ، والامتيازات التى تتيحها عمليات التنمية الجديدة . وهى لم تألف بعد تماماً بعض المفاهيم مثل : الصالح العام ، وخدمة جمهور الشعب ، وإن كانت تميل فى قرارة نفسها إلى رفض بعض السمات والأوضاع الاجتماعية التقليدية الأساسية والتحلل منها ، مثل الارتباط بالعائلة الكبيرة والارتباط بمجتمع القرية ... »[١٢] وتفسير ذلك بطبيعة الحال أن ارتقاء أبناء الصفوة الجديدة لا يتحقق إلا من خلال الانفصال عن البيئة المحلية التى قد تكون ريفية فى الغالب ، والتركز فى المراكز الحضرية فى معاهد التعليم ،

---

(١٠) والمثال الطرازى على هذا الإحساس بالرسالة التى يضطلع بها أبناء تلك الصفوة الجديدة الكلمات التى كان يرددها كواى نكروما . فقد جاء على لسانه فى الكتاب الذى نشره عن تاريخ حياته بعض الكلمات التى بادر بها الطلاب عند افتتاح الجامعة الوطنية فى غانا (وكان ذلك قبل استقلال غانا) حيث قال لهم إن الإخفاق أو التقصير فى الدراسة يجب أن يعد جريمة . كما قال فى تلك الخطبة : « فكروا وادرسوا بجد ، واعملوا بطاقة لا تعرف الكلل . فنحن فى حاجة إلى المفكرين كما لم تكن فى أى وقت مضى من تاريخنا . فى حاجة إلى مفكرين أصحاب أفكار عظيمة. نحن فى حاجة إلى أناس يشاركوننا الإحساس بحياتنا ، وأناس عمليين ذوى إنجازات هائلة . وإلا فما هى فائدة التعليم الذى ستحصلونه إذا لم يستطع أن يساعد وطنكم فى ساعة الشدة ؟ » .

النص عن ريتشارد بيرندت ، المرجع السابق مقتبساً عن الطبعة الألمانية لمؤلف نكروما المنشور فى ميونخ عام ١٩٥٨ ، ص ٩٦ .

(١١) انظر على سبيل المثال ما يقوله B.B. Misra فى هذا الصدد عن الطبقة الوسطى الهندية فى المرجع الذى سلفت الإشارة إليه .

(١٢) انظر أجولات « إفريقيا على الطريق : تحول قارة ومستقبلها »

L.P. Aujoulat, Afrika Kommt, Werden und Zukunft eines Kontinents, Freiburg München, 1960.

والمراكز الإدارية والوحدات الاقتصادية وغيرها . لذلك يمكن القول إن عقلية تلك الفئة هى فى الحقيقة عقلية ذات طابع حضرى فى الغالب .

ولذلك لا ندهش عندما نجد أبناء جماعات الصفوة الجديدة يستشعرون فى قرارة أنفسهم التفوق على سائر فئات المجتمع ، وهو شعور بالاعتقاد بأنهم أقدر على رؤية مستقبل الجماهير العريضة وتقدير مصالحها من خلال ما حصلوه من تعليم عصرى وما اكتسبوه من خبرة . ولذلك يسعون إلى التحلل من أداء الوظائف الجزئية المحددة التى يؤدونها — فى سلك التدريس أو الإدارة أو غير ذلك — والتى يتقاضون عنها مرتبات منخفضة فى الغالب يسعون إلى هجرها ومحاولة الانقضاض على كراسى السلطة لتسلم زمام الأمور فى الدولة ، سواء عن طريق الإصلاحات أو عن طريق الثورة على بناء القوة القائم فعلا[١٣] .

ويزداد هذا الصراع حدة إذا شارك فيه أفراد الفئة التى تعرف باسم « الانتلجنسيا » أو « المثقفون الثوريون » الذين يرجعون الركود الذى يعانى منه المجتمع ، أو الأخطاء التى تتعرض لها جهود التنمية ، إلى التعويق الذى يسببه الحكام الذين يمسكون بزمام الأمور . ويضاف إلى هذا الصراع بعد جديد فى المناطق التى ما زالت تعانى — أو كانت تعانى حتى عهد قريب — من الاستعمار الأجنبى . حيث تصطدم رغبة الصفوة الجديدة فى الحصول على الاستقلال السياسى — الفورى — وتأسيس حكومة وطنية منظمة ومركزية قوية برغبة ومصلحة الصفوة القديمة فى الحفاظ على الظروف التى تؤمن لهم امتيازاتهم التقليدية فى ظل الدولة المستعمرة . خاصة وأن هذا الاستقلال المطلوب سوف يرفع قبضتهم عن المناطق التى كانوا يسيطرون عليها ، أو القبائل ، أو الجماعات الدينية المختلفة[١٤] .

---

(١٣) ونلمس هنا أحد الفروق الحاسمة بين الموقف الراهن الموجود فى أغلب البلاد النامية وبين الثورات العديدة التى شهدتها بعض جماهير أمريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر وفى النصف الأول من القرن العشرين. حيث جرت تلك الثورات فى إطار بناء السلطة القائم ومن داخل الأوضاع التقليدية السائدة — وفى حدودها — وبذلك لم تؤد إلى حدوث تغيرات بنائية فى نظام التدرج الاجتماعى . وربما كانت الثورة المكسيكية منذ عام ١٩١٠ بمثابة استثناء من هذه القاعدة العامة التى أوضحناها . انظر مزيداً من التفاصيل عند ريتشارد بيرندت ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(١٤) وتبدو هذه الهوة أوضح ما تكون فى نتيجة «الاستفتاء» الذى أجرته حكومة روديسيا الجنوبية=

ولا شك أن هذا الموقف الصراعى الواضح يؤدى إلى ظهور المزيد من صور القلق والاضطرابات السياسية فى بعض البلاد النامية .

ولعل كل ما قلناه عن التناقض والعلاقة الصراعية بين الصفوة الجديدة والصفوة القديمة يصدق — أو كان يصدق فى الماضى — فى كثير من الحالات على علاقة الصفوة الجديدة بالحكومة الاستعمارية . وفى كلا الحالتين (الصدام مع الصفوة القديمة أو مع حكومة الاستعمار) كان الموقف ينطوى على شىء من الازدواج والتناقض العجيب . فمثلو النظام القائم كانوا مضطرين إلى التسليم بأنهم فى حاجة إلى أعداد متزايدة من الوطنيين المؤهلين تأهيلاً عصرياً (الذين لا يمكن الحصول عليهم جميعاً من بين صفوف جماعات الصفوة القديمة) ، بل وإن عليهم أن يشجعوا عملية تأهيلهم وتعليمهم هذه بقدر الإمكان . ولكن كان عليهم فى نفس الوقت أن يدركوا إدراكاً واضحاً أنهم بزيادة أعداد هؤلاء الشباب إنما يغذون خلايا المعارضة للنظام القائم أو الثورة عليه فى بعض الأحيان . وقد شهدت بعض المستعمرات الإفريقية — فى الماضى القريب — كثيراً من ثورات « التلاميذ » على أستاذتهم الأجانب . ولم تكن تلك الثورات صادرة عن النفوذ من موقف الاستعلاء الذى كان يمارسه الأجانب على الوطنيين فحسب « . وإنما كثمرة مباشرة من ثمرات الفكر الأوربى الذى كانوا يدرسونه . وما من شك فى أن العوامل الحاسمة فى الحث على تلك الثورات والترويج لها فى صفوف أولئك التلاميذ الوطنيين ، أن زملاءهم الذين أكملوا تعليمهم الفنى أو الأكاديمى لم يكونوا يوفقون إلى الحصول على الوظائف التى تتناسب ومؤهلاتهم (سواء على المستوى المهنى الوظيفى ، أو على المستوى الاجتماعى العام) ، ولذلك كانوا يعيشون حالة ثورة دفينة . أو مشحونين بالرغبة فى الثورة على الأوضاع القائمة ، والانقضاض عليها لتحسينها .

ويذكرنا هذا الوضع إلى حد ما بما كان يحدث فى الهند على أيام الحكم البريطانى فى القرن التاسع عشر . حيث نشأ موقف صراعى بين أبناء « الطبقة الوسطى » الهندية

= فى شهر أكتوبر عام ١٩٦٤ شمل حوالى ٦٠٠ من زعماء القبائل هناك الذين طالبوا فى الاستفتاء بالانفصال عن بريطانيا والحصول على دستور تحكم من خلاله حكومة من البيض ، وعارضوا بذلك أفكار الاستقلال الوطنى والمساواة التى كان يطالب بها الزعماء الإفريقيون الوطنيون من بنى جنسهم .

الجديدة (التى غذى نموها السياسة الاقتصادية الليبرالية التى كان ينتهجها البريطانيون والمستحدثات التكنولوجية التى جلبها الاستعمار) من ناحية ، وبين حرص البريطانيين الشديد من ناحية أخرى على إقصاء الهنود عن شغل المناصب القيادية فى المشروعات المملوكة للأوربيين وفى الإدارات الحكومية [١٥] .

وكان البريطانيون فى مستعمرات غرب إفريقيا يصفون « الوطنيين المتعلمين » بأنهم « لعنة الساحل الغربى » إشارة إلى ما يرتبط بهم من قلاقل وإزعاج للنظم الاستعمارية [١٦] .

ثم حصلت الغالبية العظمى من تلك المستعمرات على الاستقلال الوطنى ، وحدث نتيجة ذلك حراك عنيف إلى أعلى لتلك الفئة من الوطنيين من الوظائف الدنيا أو الوسطى التى كانوا يشغلونها — دون مسئوليات توجيهية أو صلاحيات واسعة — إلى أعلى الوظائف فى الدولة ، بما تنطوى عليه تلك الوظائف من صلاحيات[١٧] . وفى الظروف التى حدث فيها هذا الانتقال تدريجيًا ودون عنف — أى فى الغالب تحت إشراف السلطة الاستعمارية التى كانت قائمة — حدث قدر من الامتزاج بين الصفوة الجديدة والصفوة القديمة [١٨] .

والواقع أن هذه النقلة فى مراكز الثقل من الصفوة القديمة إلى الصفوة الجديدة — أو من المكانة الموروثة إلى المكانة المكتسبة — يقابل نقلة أخرى على النطاق الاقتصادى والاجتماعى ، تلعب فيها التكنولوجيا الحديثة الدور الحاسم . وهى النقلة التى حدثت فى الغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، حيث انتقل مركز الثقل من الطبقة الأرستقراطية القديمة وكبار رجال الدين إلى طبقة « الانتلجنسيا » (المثقفون الثوريون)

---

(١٥) قدم Misra فى كتابه عن الطبقة الوسطى الهندية ، الذى سبقت الإشارة إليه ، عرضاً سريعاً شاملا لهذه المستحدثات التكنولوجية وأثرها ، وذلك على الصفحات من ٦٩ — ٧٥ . وانظر كذلك نفس المرجع ، ص ص ٢١٤-٢١٥ .

(١٦) انظر على سبيل المثال كتاب دافيد كيمبل عن التاريخ السياسى لغانا :

David Kimble, A Political History of Ghana, Oxford, 1963, p. 87.

(١٧) قارن حول هذه النقطة كتاب سميث وسميث Smythe الذى سبقت الإشارة إليه ، ص ص ٢٣ — ٢٤ . كما يجد القارئ أمثلة طريفة وهامة من أندونسيا فى المرجع التالى :

Selosoemardjan, Social changes in Jogakarta, Ithaka, New York, 1962, pp. 127 ff.

(١٨) قارن دراسة سميث وسميث الذى سبقت الإشارة إليها ، ص ص ٨٧-٩١ . حيث وجد أن حوالى ثلث أفراد جماعات الصفوة الذين درسوهم فى نيجيريا كانوا ينتمون إلى عائلات الصفوة «القديمة».

والموظفين البيروقراطيين . أما البلاد النامية فتشهد اليوم هذه النقلة بمعدل أسرع ، بل بشكل يكاد يكون فجائيًا أحيانًا . وبأسلوب غير مكتمل النضج ، ربما بسبب النقص الخطير فى الكوادر الوطنية اللازمة لتسيير دولاب الحياة فى الدولة الجديدة الحديثة الاستقلال . وكانت أوربا فى فترة الانتقال المشار إليها تحظى بوجود طبقة من أصحاب الأعمال الذين كانوا عموداً أساسيًا من أعمدة التنمية الاقتصادية ، وكانوا يمثلون طبقة وسطى مستقلة اقتصاديًا وذات نفوذ سياسى واسع . والمعروف أن البلاد النامية الحديثة الاستقلال تفتقر فى الغالب إلى مثل هذه الكوادر ، وإلى طبقة وسطى بمثل تلك القوة . وهذه المواصفات . ولهذا يقال — بحق — إن الصفوة الجديدة — على الأقل فى الدول الأفريقية « الجديدة » — ترتبط أوثق الارتباط بالحكم والإدارة العامة والممارسة السياسية اليومية ، ولا تستمد قاعدة نفوذها من الثقل الاقتصادى . وهذه نقطة جديرة بالاعتبار ، لأنها تحمل فى طياتها كثيراً من العواقب التى لا نستطيع أن نقلل من شأنها ، والتى بدت آثارها على الحياة العامة لكثير من تلك البلاد الفتية .

ولعل من أسباب الإخفاق الذى تصاب به السياسة الغربية إزاء البلاد النامية يرجع فى حقيقته إلى التقليل من شأن هذه التغيرات . وعدم الاستيعاب الكامل لأبعادها وآثارها على بناء السلطة فى تلك البلاد ، خاصة الهزة العنيفة فى مواقع السلطة القديمة وخروجها من أيدى أبناء الصفوة القديمة .

وهناك بعض الآراء التى تقول بوجود ثلاث فئات من جماعات الصفوة يمكن أن نصادفها فى البلاد النامية — على الأقل تلك التى كانت تخضع للحكم الاستعمارى حتى عهد قريب — وتلك الفئات الثلاث هى : الصفوة التقليدية ، والصفوة الغربية أو المتأثرة بالخارج على أى حال . وأخيراً الصفوة الوطنية الحديثة التكوين . ويزداد الصراع حدة بين الفئة الأخيرة من ناحية والفئتين الأوليين من ناحية أخرى بسبب قدرة الصفوة الوطنية على احتكار السلطة فى الدولة الجديدة متفوقة بذلك على الصفوة القديمة بفضل معرفتها وخبرتها بالأوضاع والظروف الجديدة ، ومتفوقة كذلك على الصفوة الغربية بسبب الانتماء الوطنى .

ولا تجد الصفوة الجديدة أى ضير فى هذا التناقض ، وفى اشتداد حدته ، حتى يتحقق الاستقلال ، الذى يمثل الهدف المشترك لجميع الأطراف . وبعدها يحدث

ما شهدته كثير من البلاد النامية الحديثة الاستقلال ، حيث تنقسم جماعات الصفوة الجديدة على نفسها مكونة عدة معسكرات تلعب الانتماءات القبلية السابقة ، أو الانتماءات الإقليمية ، أو غير ذلك من التعصبات القديمة ، تلعب دوراً كبير الشأن فى تغذيتها وتدعيمها (١٩) .

وقد حفزت هذه النقطة الباحثين إلى إجراء العديد من الدراسات التى تستهدف تحليل جماعات الصفوة فى ضوء انتماءاتهم وأصولهم الاجتماعية . ويحاول بعض الدارسين المتعجلين أن يتوصلوا إلى استنتاجات حول المواقف السياسية المقبلة لجماعات الصفوة أو فهم مواقفهم السياسية الراهنة فى ضوء أصولهم الاجتماعية . ويؤكد مؤلفوا كتاب « التركيب الطبقى للبلدان النامية » أن هذا البلد ليس كافيًا وحده لفهم الدوافع والاتجاهات السياسية لجماعات المثقفين فى البلاد النامية على سبيل المثال . فالملاحظ بادئ ذى بدء أن الجزء الأكبر من مثقفى البلاد النامية ينتمون إلى فئات غنية أو على جانب من الثراء على أى حال ، ليس هذا فحسب ، بل إننا نجد أن الوسط الاجتماعى الواحد فى البلد النامى يفرز رجالاً يتبنون الماركسية ويدافعون عنها . كما يفرز زعماء لمنظمات رجعية عاتية . وينتهى مؤلفوا الكتاب إلى القول بأنه « تبين التجربة التاريخية أن شبيبة البلدان المستعمرة سابقًا التى حصلت على ثقافة عصرية ، وتخلت إلى حد ما عن علاقات النظام الاجتماعى التقليدية ، تتشرب بالأفكار الجديدة وتفتح آفاقًا جديدة وتخضع للمراجعة الانتقادية معتقدات أسلافها ومعاييرها . وهى فى معظم الأحيان لا تميل إلى السير على خطاهم . ولذا فليست هناك ضرورة لأن يعكس المثقفون مصالح الطبقة التى خرجوا منها . وتقدم الحياة أمثلة كثيرة عن أبناء للفئة العليا الإقطاعية — البورجوازية فى البلدان النامية (كما هى الحال فى البلدان المتقدمة) أصبحوا قادة ثوريين للجماهير الشعبية . والمثقفون فى المستعمرات وأنصاف المستعمرات هم بالذات حاملوا أفكار القومية والعداء للإمبريالية ، وهم الذين ينادون الجماهير الشعبية إلى النضال ضد المستعمرين . ومن أوساط المثقفين على الغالب برزت الكوادر النشيطة لجميع الأحزاب السياسية » (٢٠) .

---

(١٩) ناقش ريتشارد بيرندت ، فى المرجع السابق ، هذه النقطة بمزيد من التفصيل ، على صفحة ٢١٨ ومابعدها . كما تضمن عرضه العديد من المراجع والدراسات حول تلك النقطة .

(٢٠) التركيب الطبقى للبلدان النامية ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .

ثالثاً ــ فئة أصحاب الأعمال الجديدة :

لعله من الواجب قبل أن نستعرض موقف هذه الفئة من عملية التنمية أن نقدم لتلك المناقشة بتعريف محدد لمفهوم « أصحاب الأعمال » كما سيستخدم هنا . المقصود بصاحب العمل نمط معين من الإنسان الاقتصادى يضطلع بدور بارز فى إدارة مؤسسة اقتصادية ــ بغض النظر عما إذا كان مالكاً لرأسمالها أو مجرد مدير يؤدى عمله لقاء مرتب معين . وتقوم وظيفته على استغلال عناصر العملية الإنتاجية بشكل فعال ومبتكر مستخدماً فى ذلك جهده الخاص ، ومكانته ، ورأسماله ، متحملا المسئولية الكاملة عن نجاح هذه التركيبة الجديدة[٢١] . ولا شك أن هذا الطراز من رجال الأعمال لم يبدأ فى الظهور إلا فى المؤسسات التى بدأت تتكون فى أواخر العصور الوسطى ومع مطلع العصر الحديث ، وأوائل عصر النهضة . ثم تحول هذا النمط من رجال الاقتصاد إلى ظاهرة مألوفة منذ بداية الازدهار الاقتصادى الواسع النطاق أواخر القرن الثامن عشر . وقد لعبت هذه الفئة من الاقتصاديين دوراً حاسماً فى التنمية الاقتصادية للبلاد المتقدمة ، حيث صدرت عنها مبادرات عديدة ، وقدمت أفكاراً مبتكرة للمجتمع بين أساليب الإنتاج الجديدة ونظم الإنتاج الحديثة فى عمليات الإنتاج والتوزيع على السواء . ومن السمات المميزة لأبناء تلك الفئة ــ كما يتضح من التعريف السابق ــ استعدادهم للمخاطرة وشغفهم بها ، واستعدادهم لاستثمار أموالهم فى أغراض بعيدة المدى ، وأحياناً دون انتظار عائد سريع مباشر من وراء تلك الاستثمارات ، وتكريس أنفسهم كلية للعملية الاقتصادية التى يوظفون فيها جهدهم . بحيث يتحقق فى النهاية ــ ودون مبالغة ــ نوع من التوحد بينهم وبين المؤسسة التى يقفون على قمتها .

ومن الواضح أن هذا النمط من رجال الأعمال لم يتكون على نطاق واسع فى الغالبية العظمى من البلاد النامية ، التى لم تبدأ انطلاقتها الاقتصادية إلا مؤخراً جداً للأسباب التى نعرفها جميعاً . ولا يتعارض مع هذه الحقيقة وجود نفر من كبار التجار المستعدين

---

(٢١) هذا التعريف مستخلص فى خطوطه العريضة من آراء جوزيف شومبيتر ، ويتفق مع ما عرضه فى كتابه الشهير « نظرية النمو الاقتصادى » . انظر :

Joseph Schumpeter, Theorie der Wirtschaftlichen Entwicklung, München-Leipzig, 2nd ed, 1962.

للمخاطرة أحياناً ، بصورتهم التى نعرفها منذ أمد بعيد عن بعض الصينيين والعرب ، فذلك الطراز من التجار يمكن أن يكون أكثر قرباً من التجار الذين عرفتهم المدائن التجارية الأوربية فى مطالع العصور الحديثة ، والذين كانت سفنهم تقطع بحار العالم انطلاقاً من البحر المتوسط أو وصولا إليه . فكل تلك الجهود من الاستثمار الاقتصادى ليست ذات طابع تجديدى ولا تقود إلى تغييرات حاسمة فى حياة الجماهير وفى البناء الطبقى والأوضاع الاقتصادية التقليدية كما أنها لا تؤدى بطبيعتها إلى حدوث انطلاقة فى ميدان تحسين طرق النقل والمواصلات وأساليب الإنتاج الصناعى ، وبالتالى لا تؤدى بشكل مباشر إلى زيادة الإنتاج القومى للمجتمع الذى تزدهر فيه . فهى تمارس عملها فى إطار طائفى تقليدى سابق على التكنولوجيا الحديثة وغير مرتبط بها ، ولا يفسح لها مجالا واسعاً فى حساباته للمستقبل .

ولو أنه يجدر بنا — مع ذلك — الإشارة إلى الهند على عهد الاستعمار البريطانى حيث تعد نموذجاً — وإن كان فريداً وعلى نحو متفرق — لظهور طبقة من أصحاب الأعمال الوطنيين فى ظل الاستعمار . وقد كان ظهور تلك الفئة الجديدة ثمرة السياسة الاقتصادية الليبرالية التى كانت تمارسها بريطانيا بعد إلغاء الوضع الاحتكارى الذى كانت تتمتع به شركة الهند الشرقية فى عام ١٨٣٣ . الأمر الذى ترتب عليه حدوث تنشيط — وإن كان محدوداً نسبياً — فى كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع الهندى ، الذى بدأ يدخل فى علاقات مفتوحة مع العالم الخارجى ، سواء كمنتجين ، أو تجار ، أو موظفين أو طلاب(٢٢) .

ثم أعقب ذلك فى عصر الإمبريالية أن أتيحت لأصحاب الأعمال فى الدول الغربية فرصة نادرة لتوسيع دائرة استثماراتها فى البلاد النامية . وقد دعم هذا الوضع وسانده بدون شك القوة السياسية والعسكرية للدول الإمبريالية ، كما مهد لها ورعاها المؤسسات الاقتصادية الغربية التى زرعت فى تلك البلاد وأدخلتها فى النسيج الاقتصادى العالمى خلال القرن التاسع عشر . ولعل هذا يفسر لنا رد الفعل العنيف والحاد من جانب الفئات الوطنية ضد تلك المؤسسات الأجنبية بوصفها وسائل لاستغلال الموارد المحلية

---

(٢٢) قدم Misra وصفاً تفصيلياً ومفيداً لديناميات هذه العملية فى كتابه الذى سبقت الإشارة إليه ص ص ٦٩–٧٥ وكذلك ص ٢١٤ وما بعدها .

وعوامل لكبت نمو الاقتصاد القومى والضغط عليه فى اتجاهات معينة . وإن كان الوطنيون ينظرون — فى نفس الوقت — إلى تلك المؤسسات بوصفها نماذج تحتذى عند تأسيس مشروعات وطنية . ولهذا تسعى كل البلاد النامية اليوم بأقصى طاقتها إلى خلق فئة وطنية جديدة من أصحاب الأعمال ، حتى بما فيها الدول التى تتبنى سياسة اشتراكية على المستوى الرسمى . وبذلك أصبحت طائفة أصحاب الأعمال تمثل خلية من خلايا التنمية الاجتماعية النشيطة فى تلك البلاد . ويمكن أن نحدد فيما يلى العناصر الأساسية التى تتكون منها فئة أصحاب الأعمال فى البلاد النامية :

١ — بعض أبناء أصحاب السلطة التقليدية الذين يتميزون بقدر أكبر من المرونة والاستعداد للتكيف ، ويملكون كمية كافية من رءوس الأموال . إلا أنه نادراً ما تحول أصحاب رءوس الأموال هؤلاء إلى « رأسماليين » بالمعنى الخاص للكلمة . ومن النماذج التى يمكن أن نسوقها على هذا النوع : تلك الفئة من أصحاب الأعمال الهنود ، زراع البن الأغنياء فى كوستاريكا . وكانت تلك الفئة الأخيرة ونظائرها لا تندرج — بحكم تاريخها — ضمن طبقة الإقطاعيين التقليديين ، وإنما كانوا ذوى اتجاهات تتفق وأبناء « الطبقة الوسطى » [٢٣] .

٢ — بعض أبناء الجماعات والفئات (الهامشية) (البارسيون [٢٤] فى الهند ، وأبناء شرق آسيا والعرب وغيرهم من المهاجرين إلى أمريكا اللاتينية ، والعرب والهنود فى أفريقيا جنوب الصحراء ، والصينيين فى جنوب شرق آسيا ، والملاويين فى مدغشقر) . فقد كان أبناء تلك الجماعات يمارسون بنشاط بعض الحرف . ولم يتكاملوا إلا بشكل جزئى فقط مع المجتمع الذين يعيشون فى وسطه ، ومن ثم لم تكن تقيدهم أو تكبت حركتهم المعايير والقيم التقليدية السائدة فيه ، وكانوا — من ناحية أخرى وكنتيجة لهذا الوضع — أكثر انفتاحاً على المؤثرات الأجنبية وأكثر استعداداً لإقامة علاقات مع الخارج . إلا أن السلطة الوطنية الجديدة فى البلاد النامية التى حصلت على استقلالها لا تنظر إلى

---

(٢٣) انظر الوصف الذى قدمه تشارلز لوميز لأبناء تلك الفئة فى المصدر التالى :

Charles P. Loomis et al, Turrialba : Social Systems and the Introduction of Change, Glencoe, III, 1953.

(٢٤) البارسيون Parsi هم الزرادشتيون المنحدرون من أصلاب اللاجئين الفرس المقيمين فى بومباى وغيرها من مدن الهند .

أبناء تلك الجماعات كجزء من شعب الوطن ، ومن ثم نجدهم معرضين لخطر دائم (وقد حدث مثال صارخ على ذلك ما جرى للصينيين فى إندونيسيا) . وهو ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن هذه الفئات سوف تختفى فى المستقبل من على مسرح النشاط الاقتصادى فى البلاد النامية ، أو أنها لن تلعب على الأقل دوراً بارزاً فى توجيه دفة الأمور فى ذلك الميدان .

٣ — بعض المستخدمين المتعلمين والطموحين الذين كانوا يعملون لدى المؤسسات الأجنبية ، ثم استقلوا عنها ، وكونوا لأنفسهم نشاطاً اقتصادياً مستقلا . حيث استطاع بعض العمال الفنيين أو المهندسين أو غيرهم أن يؤسسوا لأنفسهم جراجات أو ورش للصيانة ، أو محطات للبنزين ، أو مؤسسات نقل صغيرة (كانت تبدأ أحياناً بسيارة تاكسى ، أو عربة نصف نقل واحدة) أو متجر أو ورشة للتركيبات الكهربية للتليفزيون أو الراديو . . . إلخ . أما المستخدمون الإداريون فكانوا يفتتحون مكاتب للمحاسبة ، أو المراجعة ، وتقديم استشارات الضرائب وغير ذلك . وهذه جميعاً كما يبدو واضحاً فروع حديثة من النشاط الاقتصادى التى تحتاجها البلاد فى اندفاعاتها الاقتصادية السريعة ، والتى لا تصطدم مع المعايير والنظم التقليدية . ومن ثم تقدم للعاملين فيها أوسع فرص الترقى والازدهار ، خاصة لأولئك الذين يبدأون من « أسفل السلم » .

٤ — بعض أقارب وأصدقاء أصحاب السلطة الجدد وأتباعهم السياسيين ، الذين يستفيدون أعظم الفائدة من علاقاتهم بتلك الفئة .

ومن الواضح أن هذه الفئة الجديدة من أصحاب الأعمال الوطنيين تختلف بصفة عامة عن نظيرتها فى الغرب التى قادت عملية التنمية هناك (خاصة افتقارها إلى عاطفة الحرص الشديد على النجاح فى هذا العالم ، اللهم إلا بالنسبة لبعض الفئات الهامشية التى أشرنا إليها) ، وكذلك افتقارها إلى الاستعداد لتكوين رأس المال المستقل أو الإقدام على المخاطر فى استثمار رءوس الأموال المتجمعة لديها (بحيث إنه يوجد فى تلك البلاد من أصحاب رءوس الأموال أكثر مما يوجد فيها من الرأسماليين بكثير) وكذلك عدم الحرص على تحقيق أرباح شخصية مباشرة وعاجلة فى سبيل توسع المؤسسة وتدعيمها فى المدى الطويل ، ونظرتهم إلى نجاح المؤسسة كهدف فى ذاته .

ومن ثم أصبح هذا النمط من أصحاب الأعمال أشد اعتماداً على الدعم الحكومى ؛ وبالتالى أكثر تأثراً بالتكوينات والتيارات السياسية القائمة ، من أجل تمويل المؤسسة وحمايتها من المنافسة الفعالة عن طريق المشاركة الحكومية المباشرة ، وخفض سعر الفائدة على القروض ، والحماية الجمركية ، والتدخل فى السياسة النقدية ، والرقابة على التجارة الخارجية وحركة رءوس الأموال من وإلى الخارج . كما أن الحصول على المساعدة الأجنبية أو الدولية المالية والفنية أصبح يتوقف على درجة اهتمام الحكومة وحرصها على نشاط المؤسسة ، واستعدادها لضمان القروض ، وبذلك لم يصبح رجل الأعمال مجرد دعامة من دعامات التنمية وحسب ، وإنما أصبح كذلك أميناً على أيديولوجية « الاستقلال الاقتصادى الوطنى »[٢٥] .

من كل ما سبق يتضح أن فئة أصحاب الأعمال الوطنية الجديدة فى البلاد النامية لا تنطبق عليها — إلا فى حدود ضيقة — معالم التعريف الغربى الذى قدمناه عن صاحب العمل . فقد لاحظنا أن الغالبية العظمى لهذه الفئة الجديدة لم تحقق نجاحها عن طريق عنصر المبادأة والإقدام على المخاطر ، ومن ثم لم تستوف الشروط الأولية لمواصفات صاحب العمل . ونحن لا نؤكد عبثاً على هذه الحقيقة الهامة ، وإنما لكى ننتقل منها إلى ملاحظة أن ظاهرة عدم تكافؤ توزيع الدخول والأرباح العالية لا تؤدى فى العادة إلى تكوين رءوس أموال جديدة ، ومن ثم لا تعود بالخير على التنمية الاقتصادية فى صورتها الرأسمالية ، وبالشكل الذى عرفته أوربا فى عصر الرواد . إذ المشاهد أن الدخول المتحصلة من المشروعات الصناعية إما أن تنفق على استهلاك السلع الكمالية ، أو يستغل الفائض فى شراء العقارات ، أو يحول إلى الخارج . وكلها أمور ذات خطورة شديدة على الاقتصاد الوطنى فى تلك البلاد الجديدة[٢٦] .

وقد كان للارتباط الوثيق — بل والتلازم الشديد أحياناً — بين السياسة والقطاع

---

(٢٥) فنجد فى الهند على سبيل المثال أن أصحاب الأعمال الوطنيين قد اتجهوا — بعد المثقفين — إلى التيار الوطنى ، لأن الحكومة البريطانية المستعمرة قد حرمتهم من إجراءات الحماية ضد المنافسة الأجنبية التى كانت تهدد مؤسساتهم ، انظر ، misra ، المرجع الذى سبقت الإشارة إليه ، ص ٣٥٧ .

(٢٦) قارن مزيداً من التفاصيل حول هذه النقطة ، عند ريتشارد بيرندت ، المرجع السابق . ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

الاقتصادى الخاص ؛ أو بين كبار موظفى الحكومة وأصحاب الأعمال آثاراً اجتماعية بعيدة المدى : حيث تستغل الأموال العامة وكذلك الإجراءات الاقتصادية الحكومية فى إثراء فئات معينة من المواطنين الذين يرتبطون بدورهم بالصفوة القديمة أو الصفوة الجديدة تبعًا لموازين القوة فى كل بلد . ونتيجة هذا أن جانبًا كبيراً من الصراع الذى يدور من أجل الظفر بالسلطة السياسية والحصول على مراكز النفوذ المؤثرة فى الدولة يصدر فى العادة عن الرغبة فى التحكم فى وسائل الأداء هذه ، أو المشاركة فى جنى ثمارها على الأقل . وتعمل الفئة التى تسيطر على مقاليد الأمور على استغلال مواقعها السياسية فى الانتفاع بالإجراءات الحكومية والاستفادة من سياسات وبرامج التنمية من أجل خلق مشروعات اقتصادية خاصة وتكوين ثروة رأسمالية ، ويفضل لو تكون تلك المكاسب على حساب المصالح الاقتصادية المماثلة لأعدائهم السياسيين . وهكذا يتكون نسيج من العلاقات الوثيقة المتشابكة بين السياسة والاقتصاد فى تلك البلاد تكون فى العادة على حساب مصلحة عملية التنمية الوطنية الشاملة فى نهاية الأمر .

على أننا لا ننكر أن هناك بعض الرأسماليين الوطنيين فى بعض البلاد النامية (مثل زراع البن فى كوستاريكا وكولومبيا ، وبعض زراع الكاكاو فى دول غرب إفريقيا ، وصغار أو متوسطى الصناعيين فى بعض بلاد أمريكا اللاتينية) الذين يديرون مؤسساتهم بعقلية غربية وبنظام اقتصادى رشيد منذ فترة ما قبل الاستقلال الوطنى ، والذين ظلوا محافظين على ابتعادهم عن استغلال وضعهم الاقتصادى بشكل مباشر فى المضاربات السياسية الدائرة بعنف فى بلادهم . وقد تكون هذه الفئة أصلح فئات أصحاب الأعمال فى تلك البلاد — على الإطلاق — لتقبل المستحدثات التكنولوجية والتنظيمية ، والإسهام على قدر استطاعتها فى تطوير الاقتصاد القومى ، وإن كان وجه القصور الخطير فى تلك الجهود هو عدم انتظام برامجها ضمن خطة عامة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذلك يمكن أن تظل حبيسة بعض مجالات الاستثمار المأمونة تاركة غيرها من مجالات الاستثمار التى تحتاج إلى دعم حكومى أو إلى تمويل يفوق طاقاتها المحدودة نسبيًا . ولكنها تعمل فى النهاية على تغذية نمو طبقة وسطى قوية فى تلك البلاد ، خاصة حيث لا توجد الثنائية المعروفة : الإقطاعيين المتسلطين والفلاحين المعدمين التابعين .

رابعاً — الطلاب :

أوضحنا من قبل أن الصفوة الجديدة والفئات المتحالفة معها تمثل الخلايا الفعالة فى حركة التطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء . وترتبط هذه الفئات بقطاعات أوسع من الشعب تمثل حلقة الاتصال بينها وبين الجماهير العريضة ، وتنظم خطوط الاتصال ، وتساهم فى التبشير برسالة هذه الصفوة الجديدة ، كما أنها تمثل الصف الثانى وراء الصفوة الجديدة التى تمارس بالفعل الجهاد على المسرح الوطنى ويمثل الطلاب ، والعسكريون ، والنقابيون ، (زراعيين أو صناعيين) أبرز تلك الفئة الأخيرة التى نتحدث عنها . وسوف نتناول كلا منها بكلمة سريعة .

والمقصود بالطلاب — فى الغالب — أولئك الذين أتيحت لهم فرصة الوصول إلى مرحلة التعليم الجامعى أو المعاهد العليا . ويرفع ذلك القطاع من الشباب — فى مواجهة الجيل القديم — شعار التطوير والتحديث والتقدم[٢٧] . ويعد الطلاب الجامعيون أبرز دعاة تلك الفئة وأكثر فعالية من الناحية السياسية ، خاصة فيما يتعلق بتأكيدهم على كفالة تكافؤ الفرص فى المجتمع الجديد ، بمعنى إتاحة الحراك الاجتماعى إلى أعلى ، وفتح آفاق الوظائف لا على أساس الانتماء التقليدى . وإنما على أساس العلم المتحصل والخبرة العصرية . وبذلك ترتبط فى نفوس أولئك الطلاب الحاجة إلى التنمية عند الفرد بالصعود الاقتصادى والاجتماعى من خلال تحصيل العلم من مؤسساته الرسمية الحديثة ، والألقاب التى تمنحها تلك المعاهد لخريجها . وبقدر ما تحجم الفئات الحاكمة عن تلبية تلك الحاجة إلى التعليم وإلى الارتقاء الاجتماعى ، بقدر ما تجد نفسها هدفاً لحملات عنيفة لا هوادة فيها من جانب الشباب . المرشحين لشغل مواقع الصفوة الجديدة فى المجتمع . وقد تقتصر تلك الحملات على مستوى المعارضة ، بينما حدث فى أكثر من حالة أن تجاوزت هذا المستوى إلى العمل الثورى المنظم ، والأساليب الحادة العنيفة لحل ممثلى النظام الاجتماعى القائم على الانصياع لرغباتهم .

ولكن الواقع الذى لامراء فيه أن البناء الطبقى القائم لا يستطيع أن يلاحق اتساع

---

(٢٧) يجد القارئ تصويراً قيماً لتلك المشكلة عند إدوارد شيلز ، انظر :

Edward Shils, The Intellectual Between Tradition and Modernity; The ndian Situation, The Hague, 1961

الآفاق الفكرية ونمو الطموحات لدى أبناء الجيل الجديد الذين يزدادون عدداً وعدة . يضاف إلى ذلك الهوة الموجودة بين التعليم العالى بمفهومه الغربى ، الذى يهدف إلى إعداد الفرد إعداداً عامياً وشاملاً إلى حد ما ، وبين رغبة طلاب المعاهد العليا فى البلاد النامية بتحصيل المعلومات بشكل براجماتى يمكن أن يخدم مباشرة أغراض الانتفاع العملى (٢٨) .

وإن كان يتعارض مع هذه الرغبة تعارضاً صارخاً تفضيل طلاب البلاد النامية الوظائف المكتبية أو الديوانية (التى يعتقد أنها تتطلب مؤهلا جامعياً) تفضيلا زائداً على حساب الوظائف اليدوية التى تتطلب خبرة عملية وتحتل مكاناً وسيطاً على سلم السلطة الإدارية . ومن المعروف أن النوع الأخير من الوظائف يمثل ضرورة حيوية لدفع خطط التنمية قدماً وتنفيذ المشروعات الجديدة التى تحتاجها البلاد بشكل ملح . وقد ترتب على هذا الوضع العجيب أن أصبحت بعض البلاد النامية تعانى فائضاً نسبياً من أصحاب المؤهلات العليا ، ونقصاً مخلا فى الأفراد الصالحين لشغل الوظائف الوسطى ، ولا شك أن هذا الوضع الشاذ إنما هو ثمرة للوجود الاستعمارى الذى جعل من الوظيفة الحكومية أداة للتسلط وممارسة القهر والتحكم فى مصالح الجماهير : فاكتسبت تلك الوظائف — حتى لو كانت أقل أجراً من الوظائف الوسطى والفنية — مكانة تفوق ما عداها من الوظائف . وقد يؤدى هذا الوضع — ولعله أدى بالفعل فى مجتمعات نامية قليلة حتى الآن — إلى خلق ما أسماه البعض « بروليتاريا أكاديمية » (٢٩) ، حيث تفوق أعداد خريجى الجامعات والمعاهد العليا الاحتياجات الفعلية لتلك المجتمعات وقدرتها على تشغيل تلك الأعداد المتزايدة (٣٠) .

---

(٢٨) هناك عدد من الدراسات المفيدة والهامة حول هذا الموضوع ، يمكن أن نذكر من بينها الكتاب الذى يضم عدداً من الدراسات عن دور الدارس العلمى فى المجتمع . انظر :

Freedom and Responsibility; The Role of the Scholar in Society. A study Group Held in Tunis,. 1959.

وخاصة الدراستين التاليتين :

Ehsan Naraghi, "The Role of the Scholar in Society in Iran", and Guy Capelle, "The university and society in Morocco".

(٢٩) على حد تعبير ريتشارد بيرندت . فى المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

(٣٠) ومن أمثلة ذلك معدل الزيادة الكبيرة فى عدد الطلاب المقيدين بجامعة المكسيك الأهلية ، =

ومن الواضح أن خريج الجامعة يكتسب مكانة رفيعة وسط شعب أغلبه من الأميين ، بل ومنقطع الصلة بأساليب الحياة العصرية ونظمها المعقدة ومفاهيمها المتشابكة ونبه جورج بالانديه إلى أن المواطن العادى فى البلاد النامية يميل إلى الربط بين « النظام » أو « السلطة » واستخدام القراءة والكتابة (٣١) .

وإن كنا يجب أن ننتبه إلى بعد آخر يحقق انتشار التعليم العالى فى بعض البلاد النامية خاصة ذات التركيب القبلى المتباين والتى خضعت طويلا للإستعمار الغربى . فى تلك البلاد تمثل معاهد التعليم الرسمى قناة الاتصال الأساسية بين الصفوة المنتمية إلى قبائل أو جماعات سلالية متباينة لا تجمعها لغة واحدة أو ثقافة مشتركة ولا تنظيم اجتماعى واحد . ويتم ذلك بالطبع من خلال اللغة الأوربية — التى تكون عادة لغة المستعمر السابق — واكتساب المعارف والخبرات اللازمة التى تمكنهم من فهم المصالح المشتركة بينهم فى الإطار القومى الواحد . وإدراك الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك المصالح أو الحفاظ عليها إزاء عواطف التناصر القبلى والتصادم الدينى والثقافى والاجتماعى . وهكذا يحمل الشباب المثقف فى إفريقيا على وجه الخصوص لواء الدعوة إلى التكامل الاجتماعى والثقافى فى إطار الدولة القومية الجديدة ، بل والتكامل الإقليمى مع الدول ذات المصالح المشتركة فى الإقليم الواحد (٣٢) .

= الذى وصل إلى حوالى ٤٥٠٠٠ فى عام ١٩٥٨ ، ثم ارتفع فى عام ١٩٦٢ إلى أكثر من ٧١٠٠٠ أى بمقدار ٥٩٪ فى أربعة أعوام فقط. ونعرف جميعاً أن الصورة أشد من ذلك خطورة فى مجتمعنا المصرى حيث تتزايد أعداد الطلاب بصورة تفوق بكثير إمكانيات الجامعات والمعاهد وقدرتها على أداء وظيفتها التعليمية بشكل كفء . ناهيك عما تلقيه زيادة الأعداد على كاهل هيئة التدريس من أعباء تقلل من إمكانياتهم على إجراء البحوث العلمية المبتكرة . وليس هذا فحسب ، بل إن معدلات الزيادة السنوية فى الطلاب الذين يقبلون بالجامعات تفوق معدلات نمو ميزانيات الجامعات ومعدلات النمو فى أعضاء هيئة التدريس ، واحتياجات الدولة ، خاصة فى بعض التخصصات التى يقال إنها كثيرة وأنها تعانى من تضخم هائل فى أعداد الحاصلين على مؤهلات جامعية فيها .

(٣١) انظر مثلا : Georges Balandier, "Social changes and Social-Problems in Negro Africa" in : Africa in the Modern world.

(٣٢) وهكذا نجد أن جامعة «ماكريرى» فى شرق إفريقيا كانت تضم فى عام ١٩٥٤ ، ٤٤٩ طالباً ينتمون إلى حوالى ثمانين قبيلة وشعب منتشر فى المساحة من الحبشة حتى روديسيا الشمالية انظر مقال أوسكار سبلت « الأحداث السياسية فى الواقع الإفريقى المعاصر » فى مجلة « إفريقيا المعاصرة » : =

ولهذا الوضع ثلاث دلالات يجب أن نضعها نصب أعيننا :

أولها : ذلك التأثير غير العادى الذى تمارسه جماهير الطلاب على الحياة العامة ، وهى ظاهرة لم تكن تعرفها الجامعات الأوربية والأمريكية حتى عهد قريب ، وحتى اليوم لا تعرفها بنفس هذا القدر . وثانيها : اهتمام الطلاب اهتماماً فائقاً . وثالثها : الطابع الإصلاحى الاجتماعى الراديكالى لجماهير الطلاب ، الذى يصل فى غير قليل من الحالات إلى حد العنف الثورى .

وفى الوقت الذى يندر فيه أن نجد اهتماماً حقيقياً من جانب طلاب العلم فى تلك البلاد لاستخدام معلوماتهم فى الحياة اليومية لخدمة المحتاجين والمحرومين من مواطنيهم فى القرى والكفور النائية أو الأحياء المتخلفة فى المدن ، فى الوقت الذى نلمس فيه لديهم ميلا جارفاً إلى تكوين الاتحادات والروابط الطلابية ذات الطابع السياسى ، والتحالف مع نقابات العمال الزراعيين والصناعيين ، ورفع الشعارات التى تنطوى على مطالب إصلاحية اقتصادية واجتماعية ، أو حتى سياسية خالصة . ولذلك كثيراً ما يصطبغ البرنامج الدراسى نفسه بصبغة سياسية ، ويصبح تنظيم المؤسسات الجامعية والبرامج الدراسية نفسها موضوعاً للمجادلات والمعارك السياسية ، كما حدث على سبيل المثال فى أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الأولى . حيث استطاع الطلاب هناك فرض مطلبهم بالمشاركة مشاركة فعالة فى إدارة المعاهد العليا والجامعات (٣٣) .

وقد ظل الطلاب — وما زالوا — يلعبون دوراً هاماً فى كثير من بلاد أمريكا اللاتينية وبلاد الشرقين الأوسط والأقصى بتنظيم المظاهرات ، والعمل الفعال ضمن

Oskar Splett "Das politische Geschehen in der Afrikanischen Gegenwart" in : Afrika = Heute, Jahrbuch, 1963, Koln, 1963, p. 18.

كذلك أشار سميث وسميث فى المرجع السابق ، ص ٩٣ إلى التجانس النسبى الموجود بين الصفوة المثقفة ، على خلاف التباين الموجود بين الشعب الواحد على العموم .

(٣٣) يمكن للقارئ أن يرجع إلى مزيد من المصادر حول هذه النقطة :

Samuel Guy mman, Latin America, rev. ed, New York, 1942, pp. 350-363. Lwis Alberto Sanchez, "The University in Latin America", in : Américas (washington D.C.), November, 1961-February 1962, and John P. Harrison, „Learning and Politics in Latin American universities", in : Proceedings of the Academy of Political Science, Columbia university, XXVII, 4, 1964, pp. 23-24.

حركات المعارضة المنظمة ذات الأهداف القومية والديموقراطية والإصلاحية الاجتماعية ومن هذا على سبيل المثال أنهم استطاعوا فى كوريا الجنوبية عام ١٩٦٠ — بعد مظاهرات واضطرابات داميـــة — أن يسقطوا حكم الديكتاتور الكورى سنجمان رى Syngman Rhee . وفى شهر يونيو عام ١٩٦٤ تظاهر طلاب كوريا الجنوبية مرة أخرى من أجل الفساد الذى استشرى فى أجهزة الحكومة وفشل السياسة الاقتصادية لحاكم ديكتاتورى آخر . وأجبروا الأخير على إقصاء مئات من الموظفين الحكوميين الفاسدين وعزل كثير من السياسيين البارزين من رجال العهد القائم .

ولا شك أن تلك المظاهرات والحركات وغيرها قد عرضت الطلاب لإجراءات عنيفة من جانب رجال الشرطة وقوات الجيش المسلحة بمعدات أمريكية حديثة ، وكلفتهم أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى الذين سقطوا فى خضم تلك المعارك .

خامساً — المرأة :

يلعب الجيل الجديد من النساء دوراً على جانب من الأهمية فى عملية التعبئة الشاملة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العالم الثالث ، خاصة حينما حصلن على المساواة مع الرجل . وتحررن من كثير من القيم والمفاهيم التقليدية التى كانت تفرض القيود على حركتهن فى الماضى . ونجد دائماً أنه حيث تسعى الصفوة الجديدة إلى السيطرة على مقاليد الأمور فى الدول النامية ، فإنها تتجه مستنجدة بالجيل الجديد من النساء لتعزيزها وتأييدها ، خاصة بعد ما تزايد دورهن فى تنفيذ برامج التنمية والمشاركة فى تحمل أعبائها . وهو موقف متعارض بالطبع مع موقف جماعات الصفوة التقليدية من قضية المرأة فى تلك المجتمعات .

ويرجع اتجاه الصفوة الجديدة إلى النساء ومحاولة الاعتماد عليهن فى المعارك السياسية إلى مشروعية ذلك المطلب ومنطقيته فى حد ذاته ، كما يرجع إلى تزايد مشاركة النساء فى الحياة السياسية لتلك المجتمعات . والمعروف أن مشاركة المرأة فى جمهورية شيلى — على سبيل المثال — قد بلغت حداً فائقاً ، حتى إنه ليقال إن أصواتهن هى التى لعبت الدور الحاسم فى ترجيح كفة المرشح لرئاسة الجمهورية فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٥٨ . لذلك توجه كافة المرشحين للرئاسة فى انتخابات عام ١٩٦٤

إلى النساء . وقد عقدت الأحزاب اليسارية مؤتمراً جماهيرياً خاصًّا للنساء فى قلب مدينة سنتياجو حضرته أكثر من مائة ألف سيدة .

وكان الرئيس الراحل كوامى نكروما قد أعلن أن نجاح حركته الاستقلالية تدين بقدر كبير من نجاحها إلى جهود مساعديه من النساء وزميلاته فى الكفاح السياسى . وقد أثبتت النساء منذ حصول غانا على الاستقلال مباشرة كفاءة نادرة فى تنظيم العمل فى وزارة الخارجية الغانية . وكن يعملن كذلك كإخصائيات فى الدعاية والإعلام بين القرى والمدن الصغيرة والأماكن النائية فى حملات التوعية السياسية والدعاية لحزب نكروما [٣٤] . ولو أننا يجب أن نشير بهذه المناسبة إلى أن النساء كن يلعبن دوراً هامًّا فى النشاط التجارى فى المدن الساحلية فى غرب إفريقيا منذ قبل الاستقلال بزمن بعيد [٣٥] وقد سجل توم مبويا بالنسبة للمرأة فى كينيا أيضًا شهادة فخار بالدور الذى لعبته فى تحقيق الاستقلال الوطنى والتسابق على تقديم التضحيات من أجل صالح الحركة الوطنية [٣٦] .

وهكذا يمكن القول أن المرأة قد لعبت دوراً بارزاً فى حمل مشعل التحديث فى بعض بلاد العالم الثالث ، خاصة فيما يتعلق بالمسائل التنفيذية على المستوى المحلى المحدود وفى إنجاز الواجبات المحددة . من هذا مثلا : حملات التوعية من أجل الادخار ، ورفع الوعى الغذائى للشعب . ورعاية الأطفال الرضع ، والتزام الأمهات بقواعد الصحة العامة ، وتحسين مستوى الخدمة فى المدارس ومعاهد التعليم المختلفة ، وانتظام التلاميذ فى حضور الدروس . . . إلخ . وقد يحدث فى غير قليل من الحالات أن ينظمن صفوفهن فى جمعيات أو اتحادات نسائية . كما قد يشتركن فى برامج أو مشروعات مشتركة مع الشباب ، كجماعات الكشافة والمرشدات ، أو الوحدات شبه العسكرية فى بعض حركات الاستقلال التى شهدتها بلاد العالم الثالث .

ومن المؤكد أن هذا النشاط النسائى يكتسب بعداً غاية فى الأهمية فى ظل النظم

---

(٣٤) انظر مذكرات كوامى نكروما ، التى سبقت الإشارة إليها ، ص ١١١ .

(٣٥) قارن كذلك مقال فولتاث عن « دور المرأة فى الحياة العامة فى الدول الإفريقية الجديدة » :

M. Wohlthat, "Die Rolk der Frau im dffentlichen Leben der neu gegründeten afrikanischen staaten" in : Neues Afrika, VII, 4, 1962, pp. 267 ff.

(٣٦) Tom Mboya, Freedom and After, Boston-Toronto, 1963, pp. 88-89.

الاجتماعية التى كانت تخضع حتى عهد قريب للسلطة الأبوية المطلقة التى تهيمن على الأسرة (على الطراز الصينى التقليدى مثلا) وليس فى الحقيقة دور النساء ، بل وكذلك الشباب أيضًا الذين كان النظام السابق يفرض قيوداً على حركتهم وعلى مبادراتهم داخل نطاق الأسرة أو خارجها . لذلك رحبت المرأة فى ظل تلك النظم بذلك النشاط واعتبرته تحريراً لها ، مهما حمل معه من قيود على حرية المواطن بصفة عامة .

ويتدعم هذا الإحساس بصفة خاصة عندما تتمتع النساء أو الشباب بمعلومات عن أساليب الإنتاج الحديثة التى تعطيهم إحساسًا بالتفوق أمام الأجيال القديمة : ولعل هذا يفسر لنا الحماس الشديد للمرأة فى دفاعها عن النظام الجديد ، خاصة فى بلاد العالم الثالث ذات الطراز الاشتراكى المتطرف ، حيث تحظى المرأة بوضع اجتماعى وسياسى ممتاز .

ومن اللافت للنظر أن المرأة قد كسبت أفضل المواقع — بعد الدول الاشتراكية — فى بلاد إفريقيا جنوب الصحراء[٣٧] ، وبعض المجتمعات البولينيزية . وليس السبب فى ذلك مجرد أن المرأة كانت تحتل بالفعل مكانة بارزة فى بعض تلك المجتمعات قبل الاستقلال فى التجارة أو غيرها (بل كانت هناك بعض القبائل التى تتزعمها سيدات) وإنما التفسير الحقيقى لذلك أن المقاومة التقليدية للجهود الرامية إلى تحسين وضع المرأة كانت أقل بكثير منها فى البلاد الآسيوية[٣٨] ، وفى بعض بلاد جنوب أوربا ذات الاتجاهات الكاثوليكية المحافظة .

---

(٣٧) ناقش جورج بالانديه تلك النقطة بالتفصيل ، انظر :

Georges Balandier, Zwielichtiges Afrika, Stuttgart, 1959, pp. 31 ff.

(٣٨) ولو أنه يجب — استثناء من ذلك — الإشارة إلى ملاحظات بعض الباحثين على تقدم وضع المرأة فى سيلان (سيريلانكا) ومساهمتها الإيجابية النشطة فى مشروعات التنمية . وذلك سواء فى المناطق البوذية أو الهندوسية على السواء . وقد كان من أبرز ما لفت نظر تيودور فيلينبرج حول وضع المرأة الشابة فى سيلان الطابع التقدمى الواضح لنشاط الفتاة على المستوى الاجتماعى ، فى الوقت الذى ما زالت علاقتها بالجنس الآخر متحفظة وتقليدية برغم القدر الكبير من الحرية التى يتمتعون بها . ويمكن للقارئ أن يرجع إلى مجموعة قيمة من الدراسات التى تناولت المشكلات والتغيرات التى طرأت على وضع المرأة فى عدد من البلاد الآسيوية .

انظر : Barbara E. Ward, (ed.) Women in the New Asia, Paris, (UNESCO), 1963.

سادساً – الجيش :

قد يلاحظ البعض على تخصيصنا فقرة مستقلة عن الجيش ، أن الجيش لا يمثل – فى البلاد النامية أو فى غيرها – جماعة اجتماعية متجانسة تستوجب منا أن نعالجه فى هذا السياق . كما أن الجيش لا يشكل بالطبع طبقة فى المجتمع ، فهو يتكون من ممثلين لطبقات معينة . ولكن برغم تسليمنا بعدم التجانس الاجتماعى لجماهير العسكريين مجندين وضباطاً ، إلا أن الجيش – وبالدرجة الأولى الضباط – فى البلدان النامية يتبلور فى معظم الأحيان كقوة اجتماعية متمايزة ، وكتنظيم مستقل خاص لا تتحدد مصالحه دوماً وبشكل مباشر بمصالح الطبقة التى تنتمى إليها غالبية أفراده . وهو كمؤسسة يكون له وزن خاص وتأثير خطير فى المسائل القومية ، وميل إلى تدعيم بعض المواقف الطبقية .

ويصدق هذا برغم ما يمكن أن يقال عن انفصال الجيش عن السياسة ، وابتعاد أبنائه عن الاشتغال بالمسائل العامة . ولعل الحركات الثورية فى كثير من البلاد النامية تدل على مدى انفعال الجيش بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للوطن ككل ، وتحوله إلى طرف فى لعبة السياسة . وأى طرف فى اللعبة السياسية ستكون له مصالح معينة ، وسيحدد موقفه بالطبع من أصحاب المصالح الأخرى اتفاقاً أو اختلافاً .

ويسوق مؤلفوا كتاب « التركيب الطبقى للبلدان النامية » عديداً من الشواهد التى تؤيد هذا الاتجاه ؛ فيشيرون إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالذات ، وكيف أنه لا تكاد توجد حالة واحدة فى بلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية « تم فيها برغم إرادة الجيش (إذا كان متحداً) تحقيق أية تغييرات هامة فى طابع سلطة الدولة أو فى الاتجاه السياسى والاجتماعى للبلاد . ولم يحدث أبداً أن استطاعت قوى أخرى عزل الزعامة العسكرية عن السلطة إذا كانت هذه الزعامة تتمتع بالتأييد الكامل من جانب الجيش »[٣٩] . ويشير نفس المؤلفين إلى نفس الظاهرة – ولكن فى اتجاه آخر – حيث استطاع الجيش أن يفرض إرادته على البلاد دون أن تكون هناك رغبة

---

(٣٩) انظر ، التركيب الطبقى للبلدان النامية ، المرجع الذى سبقت الإشارة إليه ، ص ٤٠٦ وما بعدها .

فى إدارة عسكرية . أو برغم وجود وضع ثورى فى البلاد. كما حدث فى إيران عام ١٩٥٣ عندما تدخل الجيش ضد نظام محمد مصدق الذى كان يتمتع بشعبية واسعة بين مواطنيه .

والحديث عن الجيش فى البلاد النامية كما نجريه هنا ينصب فى المقام الأول على تلك القوات العسكرية الحديثة التكوين ، أى على جيوش الدول الجديدة وتلك التى تخلصت حديثاً من نير الاستعمار . ففى تلك البلاد وأمثالها تكون العلاقة طردية بين حداثة التقاليد العسكرية والاشتغال بالسياسة . أما حيث استقرت التقاليد العسكرية فإن الجيش يتوارى كطرف فى لعبة السياسة . وعلى هذا فإن الملاحظات والنقاط التالية لا تتصل كثيراً بجيوش البلاد المستقرة ذات التقاليد العسكرية القديمة كالهند ومصر وغيرهما . وهو تحفظ لازم لتأسيس المناقشة على أساس سليم .

* * *

هناك ملاحظتان أساسيتان تصدقان على جيوش غالبية الدول النامية :

الحقيقة الأولى : افتقار تلك الجيوش إلى التماسك الداخلى والتقاليد العسكرية .

والحقيقة الثانية : سعى تلك القوات المسلحة إلى أن تلعب دور « الحكم » وربما الفيصل النهائى فى الحياة السياسية للدولة . بحيث تعطى نفسها حق التدخل فى اللحظة الأخيرة « لإعادة الأمور إلى نصابها » . أو توجيهها الوجهة المنشودة .

وتلعب القوات المسلحة فى الدول الجديدة دوراً بارزاً متميزاً باعتبارها الرمز الواضح للاستقلال القومى الذى حصلت عليه البلاد ، والدرع الواقى لهذا الاستقلال فى المستقبل . فيضفى عليها هذا الدور مكانة خاصة ، وتقديراً عظيماً ، خاصة وأنها تستغل من جانب أصحاب السلطة الجدد لإحكام سيطرتهم على الشعب ، ودعم مفهوم الدولة الوطنية وترسيخه فى ذهن مختلف الفئات الشعبية ، وكذلك الاعتماد عليه فى تصفية أعدائهم السياسيين . ومن أجل هذا تبدأ عملية « تسييس » الجيش على قدم وساق فى كثير من البلاد النامية دون مواربة . ويتم هذا بالطبع لصالح الفئات الحاكمة ، وبالتروييج لأيديولوجيتها السياسية (٤٠) .

---

(٤٠) يسوق بيرندت كشال على هذا حديث الرئيس الغانى السابق كواميه نكروما إلى الطلاب الجدد =

وإلى جانب تلك الظاهرة يمكن أن نلحظ حدوث تحول آخر له دلالته فى بناء القوات المسلحة فى البلاد النامية خلال العقود القليلة الماضية ، وهو تغير له أهميته السوسيولوجية الخاصة . فحتى عقود قليلة مضت ، كانت تلك الجيوش تتميز بانخفاض مستوى التسليح ، وربما كان السبب فى ذلك أن القوات المسلحة لم تكن تستخدم إلا فى الأغراض الداخلية فقط : كمواجهة المعارضة ، أو القضاء على العصابات الإجرامية الخطرة ، أو فى الحروب الأهلية ، ولم تكن جيوش تلك الدول تفكر بالطبع فى حدوث مواجهة بينها وبين جيوش الدول المتقدمة تكنولوجيًا وعسكريًا . ولذلك انخفض مستوى تدريب ضباط تلك القوات ، وكذلك مستوى الرتب الأدنى . وكان يتم تجنيد الضباط إما من بين أبناء أصحاب السلطة التقليدية ، أو أبناء الطبقات الدنيا ، أو الأميين أو أنصاف الأميين ، الذين أثبتوا كفايات خاصة خلال الانقلابات العسكرية أو الحروب الأهلية . وهكذا كان الجيش من القنوات القليلة المتاحة فى تلك المجتمعات للحراك الاجتماعى الرأسى . ويضرب البعض المثل بالديكتاتور الكوبى « باتيستا » Batista الذى تحول من صف ضابط صغير فى الجيش إلى رئيس جمهورية كوبا ومليونير ذى ثروة طائلة .

ومع التقدم الهائل فى تكنولوجيا الأسلحة ، وضعف الأحلاف الموجودة بين الدول الكبرى ، وارتفاع مكانة البلاد النامية على الساحة الدولية (ربما كذلك من خلال محاولتها التحالف بصيغة جديدة مع أحد المعسكرين) بدت بشكل واضح ضرورة رفع المستوى الثقافى والفنى لضباط الجيش . علاوة على أن إمكانيات تحقيق ذلك أصبحت متاحة أكثر من ذى قبل . ولهذا السبب أرسلت كثير من البلاد النامية بعثات من طلابها للتدريب والتعليم فى البلاد الغربية أو الشرقية (حسب مصدر التسليح الذى تعتمد عليه الدولة) كما استقدمت خبراء ومدربين من تلك البلاد لتوصيل العلم الحديث إلى قاعدة أعرض من العسكريين فيها . ولا شك أن ذلك قد وضع أولئك

= بالكلية العسكرية فى غانا أثناء حفل افتتاحه لتلك الكلية ، حيث طالب الطلاب بأن يتمثلوا تماماً شئون الحكومة وسياستها وكذلك أهداف ورسالة حزب الشعب. وعبر فى تلك الكلمة عن سعادته بإنشاء إدارة جديدة للشئون العامة بالقوات المسلحة كى تحيط الضباط والجنود بما يقوم به الحزب والحكومة من أجل غانا ، ومن أجل إفريقيا ، والسياسة العالمية . انظر بيرندت ، المرجع السابق ، حاشية رقم ٤٣ على صفحة ٢٣٢ نقلا عن صحيفة : Ghana Today, VII, 15, 25, Sept., 1963.

العسكريين تحت تأثير مباشر لثقافات ونظم تلك الدول (بما فى ذلك التأثير الأيديولوجى) وترتب على ذلك أن تكوّن فى غضون بضع سنوات طراز جديد من الضباط المؤمنين بقدرة العلم الحديث والتكنولوجيا الجديدة وأساليب التنظيم ورفع الكفاية القتالية للجندى . واعتقدوا أن لديهم الكفاءة لوضع خطط سليمة ، والإشراف على تنفيذها . وما من شك أن ذلك قد ارتبط لديهم بميل واضح إلى النظام المركزى فى الإدارة . وسير الأوامر والتعليمات فى اتجاه واحد غالبًا ، من أعلى إلى أسفل فقط .

فإذا ظل العسكرى — الذى انتقل إلى ميدان الإدارة المدنية — مجرد رجل حرفى متخصص ، فلا مناص من أن تتحطم مكانته ويثبت فشله فى مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الطاغية التى تواجهها بلاده . أما إذا كان متميزاً بحس اجتماعى ووعى سياسى ناضج ، فلا شك أنه سوف يلجأ إلى التنظيمات الأخرى فى المجتمع ليستنفرها من أجل أن يتكاتف الجميع لمواجهة تلك المشكلات . وبوسعه أن يلجأ للتنظيمات الطلابية ، والنقابات العمالية والجمعيات الزراعية فيصبح كل أولئك حلفاء له فى المعركة الجديدة التى يخوضها ضد التخلف .

وقد استطاع الجيش أن يضطلع بهذا الدور الطليعى فى قيادة الكفاح الاجتماعى الوطنى ، خاصة عندما اتجه إلى الجماهير وحاول أن يقود هذا الكفاح وسطها وليس من فوقها . ويسوق كثير من المؤلفين تطور الأحداث بعد ثورة ٢٣ يوليو فى مصر كنموذج على هذا[٤١] . حيث تحمل الجيش — معتمداً على جماهير الشعب — مسئولية النهوض بأحوال الطبقات المهضومة والمستغلة ، واتخذ من التنظيم النقابى — ذى الطابع السياسى — حليفًا قويًا له فى تلك الجهود . كذلك شهدت بعض بلاد أمريكا اللاتينية ثورات من نفس النوع . وإن لم تصل إلى نفس المستوى المشار إليه[٤٢]

كذلك يحرص الزعيم العسكرى الجديد على أن يدعم موقفه داخل المؤسسة العسكرية

---

(٤١) انظر على سبيل المثال ريشارد بيرندت ، المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٤٢) انظر مناقشة مفصلة لتلك التجارب فى الدراسات الهامة التالية :

Edwin Li uwen, "The Military : A Revolutionary Force" in : Annals of the America Academy of Political and Social Science, vol 334, 1961; L-Berger, Military Elite and Social change, Princeton, 1960. Dankwart A Rüstow", The Army and the Founding of the Turkish Repablic" in : World Politices, XI, 4, 1959.

نفسها ، وخاصة بين الرتب الصغيرة والمتوسطة . وهو يعتمد فى ذلك على أن ثورة التسليح والإدارة الحديثة داخل الجيش ترفع مستوى المؤسسة داخل المجتمع ، ثم إن تعيين كبار الضباط فى مواقع المسئولية المدنية داخل الدولة — خاصة فى المؤسسات الاقتصادية — يفتح أمام الحكم مجالا واسعاً للتأثير داخل الجيش ، وفرصاً ضخمة لتحقيق المكاسب والحصول على الامتيازات .

وقد حدث فى بعض البلاد التى قامت فيها ثورة قهرت فيها الجيش التقليدى الموجود وحلت بناءه وسرحت كوادره ، كما حدث فى المكسيك فى الماضى ، أو فى بوليفيا ، وكوبا ، وكما حدث فى بعض البلاد الجديدة التى ليست لها تقاليد عسكرية عريقة (كإندونيسيا والجزائر) . حدث فى تلك البلاد أن تكونت فى بعض الأحيان تنظيمات جديدة هى محصلة التحالف بين المنظمات السياسية ، والعسكرية ، وشبه العسكرية ، والنقابية ، والتعاونية . مع ملاحظة أن الضباط يحتلون المواقع الحساسة فى كل تلك التنظيمات كخلايا محركة ، أو كمستشارين فى تنظيمات أخرى .

من هذا يتضح أن الدور الذى يقوم به الجيش متنوع أشد التنوع ، إذ يختلف من مرحلة إلى أخرى ، ومن بيئة اجتماعية لأخرى (خاصة تبعاً لبناء السلطة السابق على تأسيس القوة العسكرية الحديثة) . فلا شك مثلا فى أنه أدى — من الناحية الموضوعية — كما رأينا إلى تدعيم الرابطة القومية العامة فى البلاد الحديثة الاستقلال ، خاصة تلك التى لم تتوفر فيها مقومات الدولة بالمعنى العصرى ، والتى تعانى من التباين العنصرى والدينى والقومى بين سكانها . ففى بعض البلاد النامية كان الجيش يمثل « فى واقع الأمر المؤسسة الوطنية الوحيدة فى مجتمع لا تزال فيه الأمة بالمفهوم المعاصر للكلمة فى مرحلة التكوين ، وحيث يلاحظ ضعف الروبط القومية العامة ، وحيث لا تزل الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية تحدد إلى درجة كبيرة إدراك وعى الناس أكثر مما يحدده شعور الانتماء إلى جماعة واحدة . فمنذ أقدم الأزمنة والدولة تجسد فى نظر الناس جهازاً للإكراه الإدارى أكثر منها تجسيداً للسيادة الوطنية . والناس كانوا يفكرون بمفاهيم القبيلة والعشيرة والقرية والطائفة والفرقة الدينية . وكان الجيش الكيان الذى احتوى كل فئات السكان وخرج بين أبناء مختلف الأقاليم وممثلى الفئات

القبلية والاجتماعية الذين لم يشعروا حتى الآن بتبعيتهم لأمة واحدة . والفلاحون الأميون الذين كان أفقهم محدوداً بإطار عالم قريتهم الصغير ، تمكنوا عن طريق الجيش فقط من الاحتكاك بأناس من مناطق وفئات اجتماعية أخرى ، وأخذوا يعدون أنفسهم بصفتهم أعضاء فى أسرة قومية واحدة . فالجيش هو الذى غرس فى نفوسهم وعى الذات وإدراك النفس . لذا فقد أصبح الجيش رمز وحدة الأمة وحامل أفكار السيادة . وهذا ما حوله إلى مؤسسة متميزة فى الدولة . وأضفى عليه طابعاً فريداً وأكسبه الغلبة على جميع التنظيمات الأخرى »[٤٣] .

ومن الأدوار الإيجابية الأخرى التى اضطلع بها الجيش فى البلاد النامية أنه كان — بمعنى ما — همزة الوصل بين المجتمع المتخلف وبين التكنولوجيا الحديثة . فحتى فى المجتمع المتخلف اقتصادياً وثقافياً كان من المحتم أن يتلاءم الجيش ولو إلى حد ما مع المواصفات الحديثة المتعارف عليها ، وأن يكون على معرفة واتصال بأوضاع العلم والتكنيك العسكريين . إن الدولة النامية يمكن أن تتسامح فى قبول تخلف المستوى الثقافى ، أو الخدمات الصحية أو الاجتماعية ، ولكنها تحرص كل الحرص على تدعيم قواتها العسكرية . وتهيئة أحدث الإمكانيات لها . وفى هذا يقول مؤلفو كتاب « التركيب الطبقى للبلدان النامية : « . . . فالجيش مرتبط من حيث طبيعته ذاتها بالعالم الخارجى ، ومهمته أن يقاوم العدو الخارجى ، وألا يكون أضعف منه ، وألا يتخلف عنه من حيث مستوى التأهيل والتسليح . لذلك فإن عنصر التنافس ، عنصر المقارنة مع العالم الخارجى ، كان ملازماً للجيش بصورة عضوية . لا بد من إرسال الضباط إلى الخارج للتعلم . أو على الأقل دعوة المستشارين والمدربين من الخارج ، ولابد من تعريف الضباط بمنجزات العلم العسكرى العالمى : وبتنظيمات القوات المسلحة الأجنبية . وهذا يدفع حتما إلى إجراء المقارنات[٤٤] » .

---

(٤٣) التركيب الطبقى للبلدان النامية ، مرجع سابق ، ص ص ٤١٢–٤١٣ .

(٤٤) المرجع السابق ، ص ص ٤١٣–٤١٤ . وليست هذه النقطة بالأمر الهين ، ذلك أن حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ قد نبهت الضباط المصريين إلى قصور تدريب وتسليح الجيش المصرى ، الذى كان نتيجة مباشرة لتفكك النظام الاجتماعى المصرى وتدهوره كلية فى عصر الملكية . فكان أول دروس تلك الهزيمة العسكرية اتجاه تنظيم الضباط الأحرار إلى ضرورة البحث عن الحل الجذرى لمشكلات الجيش ، وبالتالى مشكلات الدولة ، عن طريق إجراء تغييرات جوهرية فى النظام الاجتماعى المصرى ، تقضى =

وإذا صرفنا النظر عن رسالة التقدم العام هذه ، فإن هناك إنجازات محددة ملموسة وتغييرات أساسية يحدثها الجيش فى جنوده والعاملين فيه . ففى تنظيماته يلمس القروى المجند — لأول مرة فى حياته — أساليب التنظيم العصرى ، وقواعد الانضباط . وبفضله يمكن المساهمة بدور فعال فى محو أمية قطاع المجندين ، الذين يمثلون — فى تعاقبهم وفى ظل نظام التجنيد الإجبارى — قطاعاً لا يستهان به من الثروة البشرية للدولة . وفيه تفتح الآفاق أمام المجند لتعلم مهنة جديدة تكون فيما بعد تخرجه من الجيش عاملا فى تغيير مسار حياته ، وقفزت به إلى فئة اجتماعية مختلفة ، وهكذا إلى آخر تلك الخدمات المباشرة التى يمكن أن يعود بها الانتماء للجيش على جماهير المجندين فى البلاد النامية .

ولكن دور الجيش فى إضعاف النظام الاجتماعى التقليدى (المتخلف) والتمهيد للتخلص منه يكون أقوى بكثير من دوره فى خلق نظام اجتماعى وسياسى جديد موات للتقدم . بل إننا يمكن أن نجد عكس ذلك أيضًا ، إذ عمل الجيش فى بعض البلاد النامية على تعويق هذا التطور ، وذلك من خلال استنفاده للجانب الأكبر من الميزانية الحكومية ، ومن خلال زيادة الضغط التضخمى على ميزانية الدولة وعملة البلاد ، ومن خلال المبالغة فى المصاريف المظهرية على حساب جمهور الشعب[٤٥] .

= على عناصر الفساد فى الطبقات العليا ، وتسلم مصير الأمة لجماهير الشعب العريضة ، فكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وماخلفته من تغييرات .

(٤٥) تضيف بعض الكتابات الرجعية تأثيراً آخر من تأثيرات الجيش على إضعاف حركة المجتمع نحو التقدم وتعويق جهود التنمية ، وهو اعتماد القيادات العسكرية الوطنية على « تهييج » قطاعات عريضة من عمال الصناعة وموظفى الدولة لتدعيم قبضتهم على الدولة والاعتماد عليهم فى مواجهة الطبقة ، المسيطرة القديمة التى انتزعت من أيديها مقاليد الحكم . ويتم هذا « التهييج » فى رأى أولئك الكتاب باستخدام بعض « الشعارات الاشتراكية » وإثارة « الأحقاد الطبقية » فى نفوس تلك الجماهير ورفع مستوى التطلعات لديها... إلخ . ويضربون المثل على ذلك بما فعله بيرون فى الأرجنتين (فى فترة حكمه الأولى) وما فعله عبد الناصر فى مصر . انظر على سبيل المثال : Robert J. Alexander, The Peron Eva, New York, 1951.

وانظر كذلك شواهد أخرى عند بيرندت ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ ومابعدها

والواقع أنه من المغالطة الصارخة أن تضع بيرون وعبد الناصر على مستوى واحد ، إذ كيف نقارن الاشتراكية القومية الفاشية (التى كان يتبعها بيرون) بالاشتراكية العلمية الإنسانية السمحة (التى كان يدعو إليها عبد الناصر) ؟ إنه بالنظر إلى المبادئ التى توجه كل منها إلى الجماهير لا وجه للمقارنة فى رأينا .

وكثيراً ما أبدى الزعماء العسكريون فى بعض البلاد النامية استعدادهم لوضع أنفسهم (وبالطبع القوات التى يتزعمونها) تحت تصرف من يدفع أكثر من الزعماء السياسيين أو أصحاب المصالح الاقتصادية ، للتدخل فى الصراعات السياسية لصالحهم ، وكما تدخل الضباط وتدخلت الوحدات العسكرية لتأييد حركات اشتراكية وثورات قومية تقدمية ، تدخلت أيضاً لحماية نظم رجعية محافظة ، أو الإطاحة بنظم اشتراكية ووطنية كانت فى الحكم لصالح أجهزة أجنبية استعمارية أو مصالح رجعية محلية . وأعتقد أن قائمة الانقلابات العسكرية التى تندرج تحت هذين النوعين تفوق الحصر ، ويمكن أن تملأ أسماؤها وتواريخها فقط عدة صفحات . ولعل الملاحظة الهامة التى يتعين إبداؤها فى هذا الصدد ، هى أن هذه السلسلة من التجارب المريرة (أو المفيدة أحياناً) قد تنوعت وتعددت فى بلاد أمريكا اللاتينية أول الأمر ، ثم أخذت تتواتر بعد ذلك بمعدلات سريعة وعلى نطاق واسع فى بلاد آسيا وإفريقيا . هذا بالطبع فى الوقت الذى لم تنقطع فيه من أمريكا اللاتينية . فما زالت أصداء الانقلاب الذى قاده العسكريون فى شيلى ضد حكومة الرئيس الليندى تتردد فى أسماعنا حتى هذه اللحظة .

وبهذا يلعب الجيش دوراً بارزاً فى تحريك الأحداث على مسرح السياسة ، ولكنه يلعب فى نفس الوقت دوراً قد يكون معوقاً أشد التعويق لسياسة التنمية فى تلك الدول الجديدة . بل إن هناك بعض البلاد — كالأرجنتين مثلاً — يتحمل الجيش فيها مسئولية كبرى عن التخلف السياسى والتأخر الاقتصادى الفادح الخطر الذى تعانى منه البلاد (٤٦) .

---

(٤٦) وفى هذا يقول إدوين لوين « إنه من بين الست وخمسين ضابطاً محترفاً الذين تولوا رئاسة الجمهورية فى مختلف بلاد أمريكا اللاتينية على مدى الثلاثين عاماً الماضية ، يمكن القول بأن ربع هذا العدد على الأكثر كانوا متحمسين حقيقيين لإجراء تغييرات اجتماعية وعمل إصلاحات أساسية فى البلاد ... والملاحظ بصفة عامة أنه منذ الحرب الكورية ابتعدت جيوش أمريكا اللاتينية ابتعاداً صريحاً وقاطعاً عن أى اتجاه اشتراكى راديكالى ، ولا يوجد على المسرح السياسى فى أمريكا اللاتينية اليوم (تاريخ المقال : ١٩٦١) نظام حكم عسكرى يعمل من أجل التقدم (بصرف النظر عن نظام فيدل كاسترو فى كوبا » انظر : Edwin Lieuwen, "The Changing Role of the Military in Latin America" in : Journal of Jnter-American Studies. Oct. 1961, p. 567.

وقد حدث فى بيرو أن تدخل الجيش أكثر من مرة للإبقاء على حكم الأقلية التقليدية القائمة وترسيخ أقدامها إذا ما أوشكت الزلازل السياسية أن تعصف بها . وفى البرازيل تدخل غالبية القادة العسكريين فى عام ١٩٦٤ لمقاومة الاتجاهات اليسارية التى كانت بوادرها قد بدأت تظهر عند الرئيس « جولار » Goulart .

ولذلك أصبح من أهم المشكلات المطروقة فى كافة البلاد النامية اليوم تقريباً هى كيف يمكن – بسبب الاعتبارات المشار إليها – ترشيد دور القوات المسلحة والحد من تدخلها فى شئون الحكم والسياسة . وكيف يمكن – إذا ما تعذر تحقيق هذا المطلب – استخدامها على نحو أفضل فى تحقيق بعض المهام الإنتاجية المفيدة ، التى تعود على الوطن كله بالخير .

من الممكن أن نحدد فى كلمات سريعة المعالم الأساسية للوضع فى أغلب البلاد النامية فيما يختص بهذه المشكلة : نحن بإزاء نظام اجتماعى تهددته التيارات الحديثة ، وأصبح عديم الفعالية ، وانهارت فيه القيم والضوابط التقليدية . هذا فى الوقت الذى لم تتدعم فيه المبادئ والأسس الديمقراطية لممارسة الحكم ، بسبب ضعف القوى الاجتماعية الجديدة صاحبة المصلحة . عندئذ نجد القطاعات المستفيدة من الوضع القائم (أصحاب السلطة والثروة) يتربعون على القمة ويجمعون ثروات طائلة دون وجه حق من خلال التلاعب فى الأموال العامة ، أو الاعتداء المباشر عليها ، أو استخدام « جهدهم » فى استثمار الأموال فى مشروعات التنمية . فى نفس هذا الوقت ليس أمام الغالبية العظمى من المواطنين أى فرص مماثلة لتجميع مثل هذه الثروة أو تحقيق هذا الدخل دون الدخول فى لعبة السياسة . ذلك أن ضعف البناء الاقتصادى للدولة وقلة الموارد والإمكانيات لا تتيح مثل هذا الكسب عن طريق العمل البناء . من هنا تتشبث تلك الطغمة بكرسى السلطة ، لتحمى نفسها (بالقوة إذا لزم الأمر) من أن يشاركها فى تلك الامتيازات قوى أخرى ، يمكن أن ترقى إلى مواقع السلطة بالطريق الديموقراطى (كالانتخابات العامة مثلا) . ولذلك لا يصبح أمام أولئك « المحرومين » إلا أن يقفزوا إلى المواقع المؤثرة عن طريق القوة .

ويجول كل فريق ببصره باحثاً عن القوة العسكرية كحليف . الأول يريد أن يستعين بها لتأديب « الخارجين على النظام العام » ، والثانى يريد أن يستخدمها فى « محو الفساد » وتسليم مقاليد الحكم للشعب . . . إلخ تلك الشعارات والذرائع التى تتردد عند وقوع أى انقلاب عسكرى فى بلد نام . وهنا ينفتح باب السياسة على مصراعيه أمام القادة العسكريين ، للمشاركة فى الاستمتاع بتلك الامتيازات (٤٧) .

---

(٤٧) يحكى ليساك Lissak ظاهرة عجيبة عن تطور أوضاع الحكم العسكرى فى بورما ، تعتبر =

ولما كان استخدام القوة ، أو ربما الاكتفاء بالتلويح باستخدامها ، أمراً لازماً لتوجيه دفة السياسة فى البلاد ، أصبح العسكريون يتمتعون بمكانة فريدة وقدرة هائلة على المساومة . وتزداد تلك القدرة وتتدعم هذه المكانة كلما كان الجيش يحتكر السلاح ، وكلما كان أقوى تسليحاً وتدريباً ، وأحدث تنظيما .

وقد تحقق هذان الشرطان فى كثير من البلاد النامية للأسباب التالية : استطاعت تلك البلاد أن تخضع القبائل وكافة التنظيمات الطائفية أو المستقلة التى كانت تتمتع فى الماضى بنوع من الاستقلال الدفاعى ، تملك السلاح ، وتستخدمه ، وتمارس وظيفة تحقيق العدالة فى مناطقها . . . إلخ . وبذلك أصبح الجيش هو محتكر استخدام قوة السلاح . كذلك يرجع الفضل إلى التقدم التكنولوجى والمساعدات العسكرية التى تتلقاها البلاد النامية من الدول المتقدمة فى أن القوات المسلحة أصبحت قادرة — بسهولة كبيرة نسبيًا — على قمع أى حركة غير مرغوبة فى مهدها ، وقتل أى اتجاهات ديمقراطية قبل أن تنتشر وتتسع دائرتها . وهذا هو السبب فى السلسلة التى لا تنتهى من الانقلابات العسكرية فى كثير من بلاد أمريكا اللاتينية وبعض بلاد الشرق الأوسط ، وبلاد منطقة جنوب شرق آسيا (خاصة بورما ، وتايلاند ، وكوريا الجنوبية ، وفيتنام) .

= بعيدة الدلالة ، برغم غرابتها. فى أثناء الديكتاتورية العسكرية الأولى تحول الجش إلى « أكبر وأقوى تنظيم تجارى فى الدولة كلها » . واتسعت دائرة عمله لتشمل — من بين ماشمات إدارة البنوك ، ومرافق النقل والمواصلات ، وصناعة البناء ، وإدارة المصايد ، وأكبر المتاجر فى الدولة ، والفنادق ، ومصانع الآلات الصناعية . وبفضل إعفاء الجيش كلية من الضرائب ومن الجمارك ، تحول أيضاً إلى أكبر مستورد فى البلاد ، ونشط على وجه الخصوص فى استيراد السيارات . كما استفاد من القروض الحكومية ، والقيام بأعمال المقاولات لصالح الحكومة . وفى عام ١٩٦٠ انتقلت إدارة الجانب الأكبر من هذا النشاط الاقتصادى إلى مؤسسة حكومية ، ومع ذلك ظل الجيش مشاركاً فى أرباح تلك المؤسسة . قارن :

Mosche Lissak, "Social hange, Mobilization and Exchange of Services between the Military Establishment and the Civil Society : The Burmese Case" in : Economic Development and Cultural change, XIII/1, 1964 pp. 14-15.

وإن كان مما يجانب الصواب فى رأينا موافقته فيما يذهب إليه من أن هذه التطورات تدل على بدء تكون « صفوة عسكرية ذات ميل إلى العمل الإنتاجى وتقترب من فئة أصحاب الأعمال » . ذلك أن الظروف التى مارست فيها هذا العمل لا تجعل أى وجه شبه بينها وبين أصحاب الأعمال ، فالسلطة السياسية تشجعها القوانين المعمول بها فى الدولة (الضرائب ، والجمارك .. إلخ .) لا تنطبق عليها وهكذا . فهى فى رأينا ظاهرة متضخمة من ظواهر الفساد الذى يخلفه اشتغال القوات المسلحة المباشر بالأعمال المدنية دون أن تخضع مع ذلك لقوانين الدولة التى تمارس عملها فيها .

ولكن الظاهرة الخطيرة الجديرة بالتسجيل هى ما نجده على سبيل المثال فى بعض بلاد أمريكا اللاتينية . من تدهور القوات المسلحة إلى حالة لا تكاد تتميز فيها عن العصابات المسلحة . فلم تعد تصرفاتها تصدر عن اعتبارات أيديولوجية ، ولا تستهدف تحقيق غايات اجتماعية أو قومية . وإنما مجرد خدمة أغراض ومصالح شخصية ، أو خاصة بطائفة قليلة محدودة . يضاف إلى هذا — وقد برزت المصالح الشخصية والطائفية على السطح — أن تلك القوات المسلحة لم تعد تملك ذلك التماسك الداخلى وتتمتع بوحدة الرأى والعمل . فأدت من خلال انقلاباتها المتلاحقة ، وتمردها وعصيانها الذى لا ينقطع إلى تحطيم نظام الحكم وإقلاق النظام العام بصفة تكاد تكون دائمة ، وهزت صورة الدولة فى أعين المواطنين . وعصفت بفرص النمو الاقتصادى وإمكانيات إحداث تنمية حقيقية للقطاعات العريضة من السكان . وما قلناه عن بلاد أمريكا اللاتينية نشاهده فى بعض البلاد الإفريقية وفى بعض بلاد جنوب شرق آسيا .

ولا شك أن إمداد القوات البرية والبحرية والجوية بالأسلحة الحديثة المؤثرة والتدريب المتقدم . يجعل تلك الأسلحة بمثابة ألغام مزروعة فى قلب الوطن . إزاء الظروف الاجتماعية التى عرضنا لها . ولا تحتاج تلك « الألغام » إلا إلى بعض الخلافات والصراعات السياسية لكى تنفجر . فتدمر بذلك أغلى مكتسبات الوطن ، وأبرز ثمرات الجهود المبذولة من أجل التنمية . ومما يؤسف له أن البلاد النامية كثيراً ما شهدت عمليات تفجير تلك « الألغام » المدمرة .

وهناك ظاهرة أخرى شهدتها بعض البلاد النامية ، حيث عمدت القيادات السياسية — التى وصلت إلى السيطرة على مقاليد الأمور برغم إرادة القوات المسلحة — إلى تكوين قوات « ميلشيا » أو « حرس قومى » أو شىء من هذا القبيل . وهى قوات شبه عسكرية تهدف تلك الحكومات إلى استخدامها كبديل للقوات المسلحة عند الضرورة ، وربما كعنصر مكمل لها . وأحياناً أخرى لخلق توازن فى القوى العسكرية الفعالة على المسرح السياسى . وقد دلت التجربة أن تلك القوات تميل — كما حدث فى بوليفيا أو فى كوبا على سبيل المثال — إلى اكتساب الطابع العسكرى الاحترافى ، أو تتحول إلى جيش جديد ، مع ملاحظة ما يمكن أن يترتب على هذا الوضع الشاذ من نتائج خطيرة . وقد يحدث أحياناً أخرى .

كما وقع فى العراق (فى بعض مراحل تاريخه) وفى جمهورية هندوراس عام ١٩٦٣ أن تقوم منافسة حادة بين القوات المسلحة النظامية وفرق المياشيا هذه . فتزداد بذلك احتمالات وإمكانيات القيام بانقلابات عسكرية ومصادمات دامية بين الطوائف والأحزاب المختلفة . وهناك بعض البلاد الأخرى التى كانت فى دائرة نفوذ الولايات المتحدة ولم يكن بها سوى قوات محلية فحسب (مثل جمهورية الدومينيكان ، وهايتى ، ونيكاراجوا ، وباناما) ، نجد تلك القوات البوليسية تميل إلى اتخاذ الطابع العسكرى بشكل واضح . وفى بعض الدول الحديثة الاستقلال شاركت قوات المياشيا هذه فى حرب الاستقلال ، وتحولت بعد طرد المستعمر إلى جيوش نظامية ، وبدأت تساهم بدور فعال فى الوظائف السياسية والإدارية للدولة الجديدة (كما حدث على سبيل المثال فى أندونيسيا ، والجزائر) .

وفى حالات قليلة — بل نادرة — وبشكل عارض حاولت بعض الحكومات أو بعض القادة العسكريين استخدام بعض وحدات القوات المسلحة فى خدمة بعض عمليات التنمية . ولعل فى ذلك بعض التبرير للإنفاق المرتفع — بل والهائل بالنظر إلى ظروف تلك البلاد — الذى يوجه إلى القوات المسلحة . وبصرف النظر عن استخدام القوات المسلحة للمشاركة فى مواجهة الكوارث القومية . فإن تلك المحاولات التى أشير إليها قد أخفقت فى الغالب . ولعل سبب ذلك يرجع إلى بعض التصورات الأيديولوجية لدى بعض المستويات القيادية العليا . ولدى مستويات القيادات الوسطى والصغيرة التى ترى أن الشرف والكرامة العسكرية تتعارض والاشتغال بالأعمال المادية ذات النفع الاجتماعى العام . وفى تلك التصورات كما نرى بقايا التقاليد البدوية . والمشاعر المرتبطة بالفروسية . وصورة العسكرية فى ظل نظم الحكم الملكية المطلقة . ولهذه الأسباب باءت بالفشل جهود قائد الجيش الأرجنتينى — الجنرال أونجانيا Ongania — عندما حاول فى مطلع عام ١٩٦٣ استخدام القوات المسلحة فى شق الطرق ، وبناء الجسور ، ومشروعات التليفون والتلغراف فى المناطق المنعزلة . فقد اتجه كثير من الضباط بإهانة كرامة الجندى والمثل العليا العسكرية ، بل إن الأمر لم يقتصر على هذا : « حقيقة إن كثيراً من الناس رحبوا ببدء العمل فى تلك المشروعات الحيوية ، إلا أنهم شعروا مع ذلك أن القائد الأعلى للجيش أصبح يفتقد إلى

روح قائد التحرير الجنرال « سان مارتين »[٤٨] . هذا مع العلم بأن القوات المسلحة الأرجنتينية لم تقم بخوض حروب منذ أكثر من مائة عام مضت (وحتى فى ذلك التاريخ البعيد طال بها الزمن خمس سنوات كاملة حتى استطاعت أن تنتصر هى والبرازيل وأورجواى على جمهورية باراجواى الصغيرة) . هذا فى الوقت الذى ازدادت فيه حصتها من ميزانية الدولة باضطراد ، وتسببت فى العديد من الانقلابات السياسية وتدعيم حكم عدد من الحكام الديكتاتوريين ، كما نشبت العديد من المصادمات الدامية بين مختلف وحداتها وأجنحتها ، وساهمت فى إفقار البلاد اقتصاديًا [٤٩] .

* * *

ما هو المخرج السليم من هذا الموقف الحرج الذى تعانى منه كثير من البلاد النامية ؟ هل يمكن علاج هذه المشكلات المعقدة ببعض الوصفات السهلة ؟ إنه لمن السهل أن يسرح الكاتب بخياله ويستلهم المثل العليا السياسية ويضع قائمة بتلك الوصفات . ولكنه من الصعب ، بل والمستحيل أحياناً أن توضع تلك الوصفات العلاجية موضع التنفيذ :

هناك فى البداية بعض الاقتراحات التى « تفضل » بتقديمها بعض كتاب العالم الغربى علاجاً لهذا الموقف ، والتى لا يمكن — نحن أبناء البلاد النامية — أن نقبلها ، ولا نتصور حريصًا على مصالح بلاده يمكن أن يقبل بها . وأنا لن أتعرض بالمناقشة المفصلة لكل هذه الاقتراحات . فهذا يخرج بالدراسة الحالية عن طبيعتها ، ويتطلب خبرة خاصة بالشئون العسكرية . لكنى أكتفى مع ذلك بضرب بعض الأمثلة . يقترح البعض مثلا تخفيض أعداد وتشكيلات القوات المسلحة فى البلاد النامية . وتخفيض مستويات التسليح . وذلك لتقليل درجة تفوقها على منافسيها فى حلبة السياسة . ومن

---

(٤٨) عن تقرير صحفى نشر فى مجلة Neve Züricher Zeitung, Nr. 1927, p. 2 (5.5. - 1964).

(٤٩) يورد بيرندت بعض الأمثلة التى تستخدم فيها القوات العسكرية أو بعض وحدات منها فى إنجاز المشروعات المدنية . ففى تركيا يكلف طلاب الكليات العسكرية بالعمل مدرسين فى وظائف مدرسين بمدارس القرى كجزء من برامج تدريبهم . وفى جمهورية الدومينيكان استهدفت سلطات الانقلاب الذى جاء إلى السلطة أوائل عام ١٩٦٤ استخدام وحدات القوات المسلحة فى الاشتراك فى شق الطرق وإعادة زراعة الغابات . وفى بيرو وضعت بعض الخطط لإشراك القوات المسلحة فى تحسين ظروف المعيشة فى الأحياء المختلفة فى المدن ، والإسهام فى مشروعات الإسكان فى مناطق الغابات البدائية ، انظر المرجع السابق ، هامش ٥١ ، ص ٢٣٨ وكذلك المراجع الواردة هناك .

ثم تقليل احتمالات قيامها بانقلابات عسكرية فى المستقبل[٥٠] . ونحن نعرف كم من دولة نامية تدافع عن قضية عادلة تمس وجودها وكيانها القومى، ولا يمكن أن تنتزع حقها إلا بقوة السلاح . وليست حروبنا مع إسرائيل سوى مثل قريب على ذلك يمكن أن يوضح ما أعنيه دون الاستطراد فى الحديث . ويقترح البعض الآخر وسيلة نفسية تقوم أساساً على خفض المكانة العالية التى تتمتع بها القوات المسلحة فى نظر أبناء البلاد النامية ، ومع ما فى هذا الاقتراح من غرابة وكونه غير عملى تماماً ، فإننا قدمنا فى أكثر من موضع أن المواطنين — خاصة فى الدول الجديدة — يجدون كرامة القوات المسلحة من كرامة بلادهم ، فهى الرمز الحى المتجسد للدولة الجديدة .

ولكن لا أعتقد أننا يمكن أن نختلف على الحل الديموقراطى لهذا الموقف الخطير ، الذى يحمل فى طياته آثاراً بعيدة المدى على عمليات التنمية . فلا مناص للدولة النامية من تنمية الممارسة الديموقراطية وتشجيع اللامركزية ، وزيادة اختصاصات وحدات الحكم المحلى ، وزيادة مشاركة أعداد كبيرة من المواطنين من جميع الطبقات فى المناقشة والرقابة العامة على شئون البلاد . ومن الحلول الجزئية المرتبطة بهذا الخط العام التقليل بشكل حاسم وواضح من الأهمية المطلقة التى تتمتع بها العاصمة فى البلاد النامية ، وهى التى تتخذ فى أغلب الأحيان وضع « المدينة الأولى »[٥١] . ذلك أنه فى هذه الحالة يصبح تحكم قوات عسكرية محدودة نسبياً فى المراكز الحساسة فى العاصمة كافياً لاستيلاء تلك الوحدات على مقدرات الدولة .

---

(٥٠) انظر المرجع السابق ، ص ٢٣٨

(٥١) تعتبر المدينة الأولى The primate City من فئات التصنيف الشائعة للتحضر فى البلاد النامية . وتعتبر المدينة مدينة أولى فى الحالة التى لا يكون فيها فى الدولة سوى مدينة واحدة متفوقة فى حجمها كل التفوق على سائر المراكز الحضرية الأخرى فى تلك الدولة . وتتميز تلك المدن بطبيعة طفيلية تظهر فى أنها تلتهم أموال الاستثمارات فى الدولة ، وتمتص القوة العاملة فيها ، وتسيطر على النمط الثقافى للدولة ، وتؤثر بشكل ضار على نمو المدن الأخرى ، كما تتميز بمعدل استهلاك عال بالمقارنة بمعدل الإنتاج الذى تقدمه .

قارن مزيداً من التفاصيل عند : جيرالد بريز ، مجتمع المدينة فى البلاد النامية. دراسة علم الاجتماع الحضرى ، ترجمة وتقديم محمد الجوهرى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٥ وما بعدها .

وهناك عدا الحل الديموقراطى – الذى أعتقد ألا خلاف عليه – حل آخر يمكن فيما أعتقد أن يرى فيه العسكريون رأيًا آخر ، وقد يكون لهم ما يبرر وجهة نظرهم . وأنا أشير بذلك إلى إمكانيات استخدام وحدات من القوات المسلحة فى خدمة بعض مشروعات التنمية ، خاصة وأننا نعلم أن تلك القوات أصبحت تملك كوادر فنية على مستوى عال من التأهيل : كالأطباء ، والمهندسين ، والحرفيين فى شتى الصناعات . . . إلخ . وقد أشرنا فيما سبق إلى نماذج من بعض تلك المحاولات . وكذلك أشرت إلى الفشل الذى منيت به معظمها . فإذا ثبتت سلامة ذلك الحل ، يمكن مناقشة الجوانب السلبية فى التجارب السابقة التى مر بها ، حتى تكون إمكانيات تطبيقه فى المستقبل مفتوحة بلا مخاطر أو مثالب .

سابعاً – البروليتاريا الحضرية ونقابات عمال الصناعة :

تعتبر النقابات العمالية فى البلاد النامية من عوامل التنمية الفعالة وأدواتها النشيطة لأنها لم تخرج إلى حيز الوجود إلا نتيجة لعملية التطور الاقتصادى ، ولأن أهميتها تتوقف على المدى الذى حققه التطور فعلا . وهى ثمرة التحول الذى طرأ على ظروف العمل . وعلى علاقة العامل بصاحب العمل ، والانتقال من مرحلة الثبات والسكون الاقتصادى ، إلى مرحلة التحول الاقتصادى النشط . وقد استطاعت النقابات فى كثير من البلاد النامية أن تخلص جماهير العمال الصناعيين من الارتباط القديم بالإقطاعى ، أو بالطبقة المغلقة بقيودها التقليدية الصارمة . وتضعه فى علاقة تعاقدية مع صاحب العمل الجديد.

وتخضع النقابات – على الأقل فى مراحل تكوينها الأولى – لتوجيه أفراد من جماعات الصفوة الجديدة الذين يحاولون توجيه طاقاتها لخدمة برامجهم السياسية وتدعيم مواقعهم الأيديولوجية . بل إن تنظيم النقابات كان يتم فى بعض الأحيان من جانب بعض القيادات المثقفة ونصف المثقفة – فى ظل الحكم الاستعمارى – كوسيلة لمواجهة هذا الحكم بصورة منظمة وفعالة . ولخلق قاعدة جماهيرية تغذى التنظيم السياسى بالكوادر النشيطة .

والملاحظ أن العمال الصناعيين – شأنهم شأن المثقفين – ظاهرة حضرية ، بل تقتصر فى الغالب على المدن الكبرى دون سواها (هذا إذا صرفنا النظر عن أعداد

العمال الذين يعملون فى مناطق التعدين أو استخراج البترول) . ويتكون أبناء تلك النقابات من عمال زراعيين فى الأصل ، انفصلوا عن قواعدهم الريفية ، وهجروها إلى المدينة سعياً وراء رزق أفضل ، وأكثر انتظاماً . وقد شجعهم على ذلك النمو الهائل السريع الذى شهدته المراكز الحضرية فى البلاد النامية . وقد خلق هذا وضعاً لا يختلف كثيراً عن الظروف التى عرفتها المدن الصناعية البريطانية فى فجر العصر الرأسمالى (وهى تلك المدن التى أحسن فريدريك إنجلز تصويرها فى عدد من كتاباته) . وإن كانت تختلف عنها فى بعض الملامح . إن التناقض بين الموطن الأصلى وظروف المعيشة الراهنة التى يحيا فيها العمال أكثر حدة فى البلاد النامية ، حيث إنه يشهد اليوم تحسناً طفرياً فى ظروف معيشة . بالقياس إلى ما كان موجوداً فى الغرب فى فجر الرأسمالية . وهناك سمة فارقة أخرى مؤداها أن التنظيم النقابى فى البلاد النامية بصفة عامة أكثر فاعلية وأخطر وزناً بكثير مما كان عليه التنظيم النقابى الأوربى فى الماضى . ولا شك أن هذا التنظيم المتطور ييسر على فئة المثقفين وأنصاف المثقفين تنمية وتغذية الوعى الطبقى لدى جماهير العمال الصناعيين النقابيين . وفى بعض الأحيان يكون هذا الوعى الطبقى البروليتارى ثمرة مباشرة من ثمرات إضعاف القيم وأساليب السلوك التقليدية المتوارثة أو التخلى عنها كلية (بالنظر إلى مجتمع طبقى مغلق كالهند مثلا) .

ومن البديهى أنه ليس هناك تطابق بين هذه البروليتاريا الحضرية والعمال الصناعيين فى مجتمعات البلاد النامية ، ذلك أن كثيراً من هذه البروليتاريا الجديدة لم توفق بعد فى الحصول على عمل منتظم فى مؤسسة صناعية حديثة . كما أنه ليس صحيحاً أن كافة العمال الصناعيين منظمون فى إطار نقابى . ومع ذلك فالعمال الصناعيون النقابيون يمثلون الخلايا النشطة ، ويدعون لأنفسهم حق تمثيل كافة العمال الصناعيين ، والالتزام بالوعى الطبقى لتلك القطاعات الجديدة من الشعب .

وقد وجدت النقابات نفسها فى معظم البلاد النامية — وخاصة الدول الجديدة — فى موقف يختلف تمام الاختلاف عن موقف النقابات فى البلاد الصناعية العريقة : ذلك أن النقابات العمالية فى الدول الجديدة كانت قد رفعت منذ أمد بعيد لواء المعارضة وحملت راية الكفاح من أجل المساواة العنصرية (مع البيض مثلا فى إفريقيا) ، أو من أجل الاستقلال الوطنى . أو من أجل الهدفين معاً . ولجأت من أجل ذلك إلى

الإضرابات أو المظاهرات وحركات المقاطعة وغير ذلك من الأساليب الثورية العنيفة (٥٢) .

وعلى الرغم من أن النقابات العمالية فى البلاد المستعمرة — خاصة فرنسا وبريطانيا — كانت تمد يد العون لتلك التنظيمات النقابية فى بادئ عهدها وتتعاطف معها وتقدم لها بعض المشورة أو الدعم . على الرغم من ذلك فإنها سرعان ما عملت على أن تتخلص من الارتباط بها وتحررت منفصلة عنها كلية . وكانت النقابات فى كفاحها هذا تنسق جهدها مع القادة الوطنيين ومع أحزابهم السياسية . وإن كانت قد ظلت فى موقع التابع الذى يتلقى التوجيهات ، ولم تنجح هى فى استقطاب التنظيم السياسى فى الغالب (٥٣) .

وهكذا شهدت تلك المجتمعات فى مرحلة النضال من أجل الاستقلال الوطنى وحدة بين التنظيم النقابى والتنظيمات السياسية . وأمدت تلك التنظيمات النقابية القادة الوطنيين بظهير وقاعدة جماهيرية قوية أضفت عليهم مركزاً سياسياً ممتازاً أمام الحكومة الاستعمارية التى كانوا يحاولوا فرض إرادة الاستقلال عليها .

ومن العوامل الأخرى التى ساهمت فى رفع مكانة العمال الصناعيين أنهم — على خلاف عمال الزراعة « المتخلفين » — يمثلون ميداناً حديثاً من ميادين النشاط الاقتصادى . الذى يعتبر رمزاً للاستقلال ولقوة الوطن . وقد يفوق الحماس العاطفى للصناعة قيمتها الحقيقية بالنسبة للاقتصاد القومى .

ثم حدث بعد الاستقلال أن تكونت علاقة مزدوجة بين القادة السياسيين الجدد والنقابات العمالية : فأصحاب السلطة يريدون — ولا مناص لهم من ذلك — الاعتماد على الطبقة العمالية المنظمة . ولذلك يسعون إلى توحيد التشكيلات النقابية (فى صورة

---

(٥٢) ومن الأمثلة المفيدة على هذا السيرة الذاتية للمناضل الإفريقى توم مبويا (فى كتابه Jreedom and Alter الذى سبقت الإشارة إليه ، خاصة ص ٢٢ وما بعدها . وقد قفز توم مبويا من ظروف اجتماعية متواضعة أشد التواضع إلى أن أصبح أول عضو زنجى فى مجلس النواب وأول وزير زنجى فى كينيا من خلال عمله فى التنظيمات النقابية . وقد سار باتريس لومومبا على نفس الدرب تقريباً فى الكونغو ، والملاحظ فى الحالتين — ومن المؤكد فى حالات أخرى أيضاً — أن التمييز العنصرى الذى كان يمارسه المستعمر فى ميدان العمل كان من العوامل التى شجعت على التنظيم النقابى للعمال الإفريقيين وغذته بمثل هذه القوة والسرعة ، ودفعته إلى أن يلعب هذا الدور البارز على المسرح السياسى .

(٥٣) قارن على سبيل المثال :

Bruce H. Millen, The Political Role of Labor in Developing Countries, Washington, D.C., 1963.

اتحادات إقليمية أو نوعية أو عامة على مستوى الدولة)، وإكسابها طابعاً سياسيًّا [٥٤] .

أما من ناحية النقابات فإنها تتوقع الحصول على دعم مباشر وفعال من جانب الحكومة لتحقيق وتلبية احتياجات أعضائها ، وذلك فى صورة اتخاذ إجراءات ضد أصحاب الأعمال ، وخاصة الأجانب منهم ، ورسم سياسة اجتماعية تخدم مصالح الطبقة العاملة وتتبناها ، وإصدار قانون عمل يضمن الامتيازات للعمال . وكذلك نظم للتأمين الاجتماعى على العمال [٥٥] . ومما يدعم مركز النقابات فى هذا الموقف أنهم يكونون — فى الدول الجديدة — أقدم عهداً وأرسخ قدماً من الحكومة الوطنية التى تسلمت زمام الأمور . هذا إلى جانب أن بعض الحكام الوطنيين قد بدأوا هم أنفسهم حياتهم العامة وكفاحهم فى التنظيمات النقابية [٥٦] . ولذلك لا تعمل تلك النقابات على فرض

---

(٥٤) ومن الأمثلة الطريفة على ذلك ماحدث فى جيانا البريطانية ، عندما حاول رئيس الوزراء (اليسارى) دكتور جاجان Jagan فى عام ١٩٦٣ تحويل الاتحاد العام للنقابات ذى الاتجاهات الغربية القومية إلى منظمة نقابية حزبية موحدة ، ولكن دون أن يحالفه النجاح فى ذلك . فقد أعد مشروع قانون بهذا المعنى ، ثم قامت الإضرابات ، وتخللتها صدمات دموية مع الحكومة ، أجبرته فى النهاية على صرف النظر عن هذا المشروع. بل واضطرته كذلك أن يقطع على نفسه عهداً بألا يتخذ فى المستقبل أى خطوات فيما يتعلق بقانون العمل قبل مناقشتها أولا مع ممثلى النقابات المشتغلين سياسياً . والواقع أن النقابات لم تستطع أن تكسب تلك الجولة مع الحكومة وتحافظ على استقلالها إلا أنها اعتمدت على تأييد حاسم من جانب القطاعات الزنجية من العمال . وتتميز تلك الفئة بعدائها الكامن للقطاع الكافى الذى يعتمد على حاجاته والذى يرجع إلى أصول هندية . ويمكن أن نصيغ الموقف بعبارة أخرى فنقول : إن عدم التجانس السلالى للسكان قد عاق عملية التكامل السياسى الاقتصادى فى اتجاه معين .

(٥٥) هناك بعض الدراسات الهامة التى حاولت تصوير هذه العلاقة فى بعض البلاد النامية ، نذكر منها على سبيل المثال :

Berhard Tacke, "Gewerkschaften in Asien" in : Gewerkschaftliche Monatshefte, X 14, 1959; Jmmanuel Geiss, "Gewerkschaftliche Panafrikanismus", in: Atomzeitalter, 1964/3 pp 74-79; derselbe, Die afrikanischen Gewerkschaften, Koln 1964; Werner Plum, Gewerkschaften am Maghreb, Hannouer, 1962; Boris Goldenberg, «Die Gewerkschaften Lateinamerikas" in : Der Ostblock und die Entwicklung-slander, Nr. 14, 1963.

(٥٦) ويصدق هذا على عدد كبير من زعماء الدول الإفريقية الجديدة ، خاصة الذين تولوا مقاليد الأمور بعد الاستقلال مباشرة ، مثل الرئيس سيكوتورى فى غينيا وسير يل أدولا رئيس الكونغو السابق، وتوم مبويا وزير العدل فى كينيا .

قارن كذلك حول هذا الموضوع :

H.A. Tulatz, "Die afrikanischen Gewerkschaften Zwischen Kolonialismus and Unabhang-igkeit", in : Neues Afrika, III, 1, 1961.

إرادتها وتحقيق أهدافها عن طريق المفاوضات المباشرة مع أصحاب الأعمال، وإنما عن طريق الإجراءات السياسية الاجتماعية أو التدخل السياسى البحت من جانب الدولة فى ميدان قانون العمل والعلاقات العمالية . مع مراعاة أن هذا التدخل يكون موجهاً فى العادة ضد المؤسسات الأجنبية العاملة فى الحقل الاقتصادى .

وهناك ظاهرة أخرى جديرة بالتسجيل حول وضع النقابات فى بعض البلاد النامية . إذ الملاحظ فى بلاد أمريكا اللاتينية أنه بعد استقرار وضع النقابات وتحولها إلى أجهزة هامة من أجهزة الحياة الاقتصادية والسياسية العامة أن بدأت الكنيسة الكاثوليكية تتدخل فى العمل النقابى . وهدفها من ذلك أن تدعم وتساند النقابات « المسيحية » ، وذلك بالطبع من أجل التصدى لاحتمالات « تسلل » التأثير والاتجاهات اليسارية إلى المنظمات النقابية . كما يستهدف هذا التدخل تعديل بعض ملامح صورة قديمة راسخة فى أذهان جماهير العمال ، مؤداها أن الكنيسة كانت تقف دائماً موقف الحليف مع فئات الصفوة القديمة فى المجتمع ، التى طالما عانى العمال من استغلالها وتحكمها . وهدف ثالث من وراء هذا التدخل أنه يتيح للكنيسة أن تقيم — من الباب الخلفى — علاقات واتصالات قوية مع مراكز الحكم الجديدة فى تلك البلاد ، معتمدة على ما تتمتع به من « قاعدة عمالية » تساندها وتدعم مركزها .

وأخيراً فإن هناك سمة مميزة للنقابات فى كثير من البلاد النامية . وهى تقوم على رؤية موضوعية للموقف . وإن لم تكن موضع ملاحظة فعالة من جانب النقابات أو الدولة . ذلك أن النقابات فى جميع البلاد النامية على السواء يجب أن تضطلع بدور هام هو تنظيم وتربية جماهير العمال الصناعيين الذين وفدوا من العمل الزراعى أو الأعمال الأخرى المتصلة به . وقدموا إلى البيئة الحضرية « المتقدمة » من بيئة ريفية « متخلفة » . لأن من شأن هذا التنظيم وتلك التربية أن تؤدى فى النهاية إلى رفع الكفاية الإنتاجية لأولئك العمال بحسن إعدادهم للعمل الجديد والحياة الجديدة . وهكذا نجد أن أعضاء النقابات العمالية يكونون — كالطلاب — فئة قليلة العدد — نسبياً — تحظى بوضع ممتاز وسط جماهير الشعب التى ما زالت فى الغالب ترزح فى تخلفها . فهى تمارس عملا عصرياً ، ولديها إمكانيات أفضل لكسب القوت اليومى ، ومنفتحة على آفاق أوسع من الحياة ، وفرص الحراك الاجتماعى إلى أعلى مفتوحة أمامها . . . إلخ .

ويلقى هذا الوضع على عاتقها عبئًا خاصًا فى الإسهام فى رسم صورة الحياة فى مجتمعها فى المستقبل .

ومن الواضح أن الوضع — فيما يتعلق بهذه النقطة — كان مختلفًا بالنسبة للنقابات العمالية فى البلاد الصناعية العريقة . فالنقابات لم تكتسب هناك مكانة قوية فى المجتمع إلا فى مرحلة لاحقة ، بعد أن كان النمو الصناعى قد قطع شوطًا بعيداً ، وتحددت معالم البناء الاجتماعى إلى حد بعيد . أما فى البلاد النامية فإن النقابات تكتسب فعالية حتى قبل حصول الدولة على استقلالها الوطنى .

ويمكن أن نختم هذه الفقرة باستعراض سريع لدور النقابات فى التعبئة القومية وفى خلق التكامل الوطنى فى البلاد النامية :

١ — تساهم النقابات فى الوفاء بمتطلبات التقدم الاقتصادى والاجتماعى . من خلال مساهمتها فى الإنتاج ، ومن خلال خلق طبقة تعيش ظروفًا أفضل بكثير من سائر جماهير المجتمع النامى .

٢ — تدعم النقابات الوعى القومى ، خاصة فيما ينشأ من صراعات مع أصحاب العمل الأجانب ، أو فيما يتعلق بتشجيع الإنتاج المحلى من جانب الحكومة مع تقليل الاعتماد على الخارج . وهو مطلب يكتسب جدية كلما سارت الدولة قدمًا على طريق تحقيق الاستقلال القومى الحقيقى .

٣ — تدعم النقابات الحركات الرامية إلى التكامل العنصرى والإقليمى خاصة مع الدول التى تربطها بها وشائج ثقافية أو علاقات جوار . كما نجد فى إفريقيا ، أو فى أمريكا اللاتينية .

وتكشف كل هذه الظروف والملابسات عن الفرق الكبير بين الحركة النقابية فى البلاد الصناعية العريقة ، وتلك الحركة فى البلاد النامية اليوم . ويحتم هذا الفهم علينا أن نكف عن استجلاب الخبرة المستمدة من الحركة النقابية الأوربية ومحاولة تطبيقها على الوضع النقابى فى البلاد النامية . ولا شك أن تجاهل هذه النتيجة سوف يعرض للخطر جهود التعاون الدولى على الصعيد النقابى ، لأنه لا يراعى الظروف المحلية للحركات النقابية (٥٧) .

---

(٥٧) قارن على سبيل المثال :

W. Galenson (ed.), Labor in Dovelopment Economies, Berkeley-los Angeles, 1962.

ومن المفيد أن نلاحظ أن الحركة النقابية قد أصبحت ميداناً للتنافس بين الكتلتين ، تحاول كل منهما أن تستقطب الزعماء النقابيين والتنظيمات النقابية فى البلاد النامية . فيشجع الغرب — ممثلا فى حكومة الولايات المتحدة ونقابات الولايات المتحدة — انضمام النقابات فى البلاد النامية إلى « الاتحاد الدولى للنقابات الحرة » . بينما تشجع الكتلة الاشتراكية انضمام تلك النقابات إلى منظماتها النقابية الدولية . ومن الواضح أن المساعدة « الفنية » والمالية تلعب دوراً لا بأس به فى حسم تلك المنافسة لصالح أحد الطرفين . ويحاول كل جانب التفوق على الآخر فى تقديم تلك المساعدات ، وإن كانت الولايات المتحدة تلتزم جانب الحذر أكثر ، لأنه ما إن يكتشف وجود علاقة مالية بين زعماء النقابات فى إحدى البلاد النامية والهيئات الأمريكية المسئولة (حتى ولو كانت نقابات) ، حتى يعد ذلك بمثابة ضربة قاضية للتنظيم النقابى فى البلد النامى . وقد ركزت الولايات المتحدة هذا النوع من نشاطها فى بلاد أمريكا اللاتينية ، بالتنسيق مع بعض الأحزاب والجماعات المحلية فيهما ، والتى تكون فى العادة فى وضع أفضل يمكنها من « توصيل » تلك المساعدات الأمريكية .

ثامناً — البروليتاريا الزراعية :

يعتبر سكان الريف أكثر قطاعات السكان فى البلاد النامية تخلفاً وفقراً على الإطلاق . وإذا كان هذا هو الانطباع العام الراسخ فى أذهاننا جميعاً — قبل أى دراسة وبعد كل دراسة — فإن الأرقام يمكن أن تزيد الصورة وضوحاً وتحديداً . وليست المشكلة أن هناك قطاعاً كبيراً من سكان الريف الذين لا يملكون أى أرض على الإطلاق ، فهؤلاء مشكلتهم واضحة على الأقل . وهم يعتمدون فى كسب قوتهم على بيع قوة عملهم فى سوق العمل الزراعى ، أو يضطرون إلى الهجرة إلى المدينة ، حيث يمكن أن تصادفهم ظروف أسوأ مما كانوا يعيشون فيها فى القرية . أما القطاع الكبير فهو مكون من صغار الملاك الذين لا يكفى عائد أرضهم للوفاء باحتياجاتهم المعيشية . فيجمعون بين زراعة أرضهم والعمل المأجور لدى الآخرين وهكذا . « وتشير تقديرات العديد من الاقتصاديين الهنود إلى أن القسم الأعظم من الفلاحين يملكون رقعاً من الأرض لا تكفى لممارسة إنتاج « ريعى » . وتعمل غالبية الأسرة الفلاحية فى سيلان (سيريلانكا) فى مزارع تقل مساحة الواحدة منها عن فدان واحد . فى حين أن

الحد الأدنى للأرض اللازمة لإطعام الأسرة الواحدة محدد بأربعة إلى خمسة أفدنة من الأرض المزروعة أرزاً . ويعتقد الكثير من الاقتصاديين السيلانيين أن مالكى المزارع التى تقل مساحة الواحدة منها عن فدان واحد يجب اعتبارهم من الفلاحين المعدمين . وهم يمثلون من حيث أوضاعهم الاقتصادية عمالا زراعيين يملكون حصة من الأرض . والفلاح السيلانى مضطر إلى البقاء فى الريف لأنه لا يتمكن من قوة عمله خارج القطاع الزراعى . فى الفترة الممتدة من ١٩٤٦ حتى ١٩٥٤/١٩٥٥ زاد عدد الفلاحين المالكين ١٩٥٠ ألف رجل ، فى حين تضاءل مجموع الأراضى التى كانوا يملكونها . ومنذ أعوام ١٩٣٦ — ١٩٣٨ وحتى عام ١٩٥٠ تمت نسبة الفلاحين الذين يملكون مساحات تقل عن فدان واحد بنسبة الثلث تقريباً[٥٨] » .

ويورد كتاب «التركيب الطبقى للبلدان النامية» جدولا يوضح بالأرقام التركيب الاجتماعى للقرية السيلانية حسب أرقام عام ١٩٥٠/١٩٥١ .

الجدول رقم (٥) [٥٩]

التركيب الاجتماعى للقرية السيلانية حسب أرقام (١٩٥٠/١٩٥١)

مساحات الحيازة الزراعية (بالفدان)	الأسر المشتغلة فى الزراعة٪
المعدمون (الذين لا يملكون أرضاً)	٢٦
أقل من فدان واحد	٢٨
من ١ — ٥ أفدنة	٣٤
أكثر من ٥ أفدنة	١٢
المجموع	١٠٠

وتوضح أرقام هذا الجدول أن ٥٤٪ من الأسر الفلاحية المشتغلة فى الزراعة إما لا تملك أرضاً على الإطلاق، أو تملك مساحة دون الفدان. ولا يضم الجدول معطيات

(٥٨) التركيب الطبقى للبلدان النامية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤٧ — ٤٤٨

(٥٩) عن المرجع السابق ، نقلا عن المصدر التالى :

Final Report of the Economic Survey of Rural Ceylon, 1950-1951, Sessional Paper, 1954, p. 30.

عن عدد الفلاحين الذين يملكون من فدان واحد إلى فدانين ونصف . فهؤلاء يمكن اعتبارهم بكل تأكيد من أكثر الفلاحين فقراً . ذلك أنهم مثل المعدمين مضطرون إلى بيع قوة عملهم كى يتمكنوا من إشباع الحد الأدنى من احتياجاتهم المعيشية .

والصورة التى تقدمها الإحصائيات الأندونيسية — مثلا — لا تختلف عن ذلك كثيراً . فى بداية الستينيات كان ٦٠ — ٦٥٪ من الفلاحين الأندونيسيين لا يملكون أرضًا ومعظمهم من العمال الزراعيين أو من المستأجرين بالمشاركة .

وقد بينت الدراسة التى أجرتها وزارة الإعلام الإندونيسية أن الفلاحين المعدمين يشكلون ٩٠٪ من مجموع الفلاحين الملاك فى جزيرة جاوه[٦٠] .

ولا تختلف الأوضاع عن ذلك كثيراً — إن لم تكن أشد سوءاً — فى بلاد آسيوية أخرى مثل بورما والباكستان والملايو . وإذا انتقلنا إلى إفريقيا وجدنا نفس الصورة فى عدد من البلاد الإفريقية . فى عام ١٩٦٠ بلغت مساحة الأراضى الزراعية فى المغرب ٨,٢ ملايين هكتار ، كان توزيع ملكيتها على النحو التالى :

الجدول رقم (٦)[٦١]

توزيع ملكية الأرض الزراعية فى المغرب (عام ١٩٦٠)

بملايين الهكتارات

المستوطنون الأوربيون	٠,٧ —
البورجوازية الريفية	٠,٤ —
كبار الإقطاعيين	٢,٠ —
الفلاحون الأغنياء	١,٣
الفلاحون الصغار والمتوسطون	٣,٥
ملاك آخرون	٠,٣ —

ومن هذا يتضح أن المستوطنين الأوربيين وكبار ملاك الأراضى المحليين الذين

(٦٠) المرجع السابق ص ٤٥٠ ، خاصة الجدول رقم ٢٩ .

(٦١) نقلا عن المرجع السابق حاشية رقم (٥) ص ٤٥٢ ، وكذلك ص ٤٥٣ .

يشكلون ٥٪ فقط من السكان يملكون حوالى ٥٠٪ من الأراضى ، فى حين لا تتعدى ملكية الجمهور العريض من الفلاحين ٣٥٪ .

كذلك الوضع فى أمريكا اللاتينية ، إذ تفيد معطيات عام ١٩٦٠ أن ٦٣٪ من الفلاحين فى بلاد أمريكا اللاتينية لا يملكون أرضًا على الإطلاق . وفى البرازيل تزيد نسبة الفلاحين المعدمين على ٨٠٪ ، وفى بيرو ٩٤٪، وفى شيلى ٧٧٪ وفى أورجواى ٧٢٪ وفى بوليفيا ٨٤٪، وفى نيكاراجوا ٧٧٪ ، وفى كولومبيا ٥٥٪ ، وفى فنزويلا ٤٤٪ (٦٢) .

ليس الفقر والتخلف — مع ذلك — هو السمة الوحيدة المميزة لسكان الريف فى البلاد النامية . وإنما يضاف إلى ذلك أن هذا القطاع هو أقل قطاعات السكان تعرضًا لعوامل التغيير ، وأبعدها عن التأثر ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإن كان هذا الوضع يصدق فى خطوطه العريضة على كافة المجتمعات على مدى العصور ، إلا أنه يظهر بصورة متضخمة فى مجتمعات البلاد النامية بالذات . ويرجع ذلك إلى ضعف الاتصال بين الريف والمراكز الحضرية وإلى الطبيعة غير المواتية للأراضى الزراعية فى كثير من الأحيان . فليست المناطق الريفية كلها منبسطة يسهل التنقل فيها كما ألفناها فى مصر ، ولكنها تتسم بالوعورة والامتداد المكانى الشاسع فى كثير من البلاد . وهى كلها أمور تقف حجر عثرة فى سبيل مد الاتصالات ومتابعتها مع تلك المناطق ، حتى لو توفر الوعى بذلك من جانب الصفوة الجديدة فى المدينة . يضاف إلى تلك العوامل جميعًا أن تلك المناطق ما زالت تعانى — بشكل حاد أحيانًا — من بقايا النظام الإقطاعى ، حتى ولو كان ذلك النظام قد اختفى من فوق مسرح الحياة هناك بشكل « رسمى » .

ولذلك تبدأ تعبئة جماهير الريف فى وقت متأخر نسبيًا ، وتسير بسرعة أبطأ مما تسير به فى المناطق الحضرية. وليس يخفى أن من العوامل الهامة فى ذلك أن العناصر الأكثر دينامية والأكثر تفتحًا بين سكان الريف تبادر — فى الغالب — إلى هجرة الريف مندفعة نحو المدن سعيًا وراء فرص أفضل فى الحياة . هذا إلى أن المؤثرات

---

(٦٢) انظر المرجع السابق ، ص ٤٥٣ ، وكذلك المصدر التالى الذى يضم مزيداً من الإحصاءات والتفاصيل : Revista de la Universided libre, Bagote, No. 15, Mayo-Junio 1963.

والحوافز الواردة من الخارج والمحركة لعمليات التنمية تنصب كلها فى العادة على المدن ، وقد يضعف تأثيرها عندما تصل إلى الريف ، هذا إذا وصلت على الإطلاق . ليس هذا فحسب ، بل إن جهود التصنيع القليلة التى تبذلها البلاد النامية تتركز بطبيعة الحال فى المدن ، لتوفر البناء التحتى اللازم لقيام الصناعة : من توفر الطرق ، والأيدى العاملة المدربة ، والمرافق ، والأسواق الضخمة ، وغير ذلك من مكونات البناء التحتى وهى كلها عوامل تؤدى إلى تضخم المراكز الحضرية وتقدمها على حساب المناطق الريفية كما نعلم .

ثم إن الإصلاحات التى يجرى إدخالها على البناء الاقتصادى والاجتماعى فى الريف تبدأ دائمًا على استحياء ، وفى مرحلة متأخرة من النهضة القومية . وقد يكون من أسباب ذلك وجود نوع من الارتباط الشخصى بين الزعماء السياسيين الجدد وكبار ملاك الأرض . فأى إصلاحات ستكون فى العادة على حساب أولئك الملاك ، أو هى ستقلل على أى حال من مصالحهم . أما الإصلاحات التى تتم على أحوال العمال الصناعيين فى المدن فيمكن أن تتم على حساب مصالح الرأسماليين ، الذين قد يكونون فى العادة أجانب أو فروعًا لمؤسسات اقتصادية أجنبية .

وبالرغم من ذلك فإن عوامل التعبئة من أجل التنمية التى تتمركز فى مدن البلاد النامية تنفذ إلى المناطق الريفية ، وتجد لها جمهوراً من الساخطين المحرومين الباحثين عمن يأخذ بأيديهم . ولذلك تتخذ ردود الفعل هناك صورة ثورية فى غير قليل من الحالات .

ومن الأبعاد التى تحدد طابع تلك التحركات الثورية بين الفلاحين ذلك التباين الرهيب فى توزيع الأرض الذى نجده فى أغلب البلاد النامية ، وما يترتب عليه من تفاوت هائل فى الدخل وفى السلطة والنفوذ السياسى . هذا مع وجود ذلك الجمود المعروف فى وسائل الإنتاج الزراعى . وتعذر رفع إنتاجية القطاع الزراعى ، بما يمكن أن يؤدى إلى تحسين مستوى العاملين فيه دون اللجوء إلى إجراءات استثنائية تمس توزيع الأرض أو حاصلاتها . يضاف إلى هذا جميعًا قصور الإنتاج الزراعى — خاصة فى المواد الغذائية — عن ملاحقة الزيادة السكانية الهائلة التى تعانى منها أغلب البلاد النامية . الأمر الذى يعنى تدهور المستوى الاقتصادى الفعلى للفلاح باستمرار وتضاؤل نصيبه من المنتجات الزراعية . كما لا ننسى أن كثيرين من منتجى المواد الغذائية (الفلاحون)

يتحولون إلى مستهلكين لتلك المواد (عمال أو سكان حضريين) فيزيد بذلك الضغط على المواد الغذائية ، وتشهد تلك البلاد من يوم لآخر اختناقات رهيبة فى مختلف أنواع تلك المواد .

والملاحظ أن الوعى الطبقى بدأ ينتشر بين أبناء الريف ، التى أصبحت تعى ذلك التناقض الحاد بين مصالحها ومصالح كبار الملاك والمستغلين (فى صورة مقاولى أنفار أو غيرهم) ، وبينهم وبين القطاع الحضرى فى الدولة من ناحية أخرى ، بسبب استئثار ذلك القطاع بالجانب الأكبر من الاستثمارات المرصودة لعمليات التنمية . ويزيد هذا التناقض حدة وجود تناقض ثقافى أو عنصرى بين جماهير الفلاحين وكبار الملاك . كما كان الوضع فى بعض البلاد الإفريقية التى يملك كبار المستوطنين الأوربيين فيها أجود الأراضى الزراعية ، يستغلونها بأحدث الطرق وعلى نطاق واسع ويسخرون العمال الزراعيين الوطنيين للعمل فيها . والجدير بالذكر أن ذلك « التفوق » العنصرى والثقافى هو الذى كان يبرر فى الماضى احتكار أولئك الفئات للأرض ومن عليها ، ولكنه تحول فى ظل الاستقلال إلى عامل مغذ للوعى الطبقى الجديد بين أبناء الريف .

وهناك سبيلان أساسيان لتطوير القطاع الريفى من السكان : **إما الإصلاح الزراعى ، أو الثورة الزراعية** . أى إما اتباع الأسلوب التدريجى المحافظ الهادئ ، أو اتباع الأسلوب الانفجارى الثورى العنيف .

والملاحظ أن إقبال البلاد النامية على سلوك السبيل الأول أكثر حدوثًا . ذلك أن غالبية كبار الملاك الزراعيين تحبذه . ليس هذا فحسب بل إنها يمكن فى بعض الأحيان أن تتجاوز مجرد التحبيذ . وتتطوع من جانبها للبدء فيه والمبادرة إليه . فهى تدرك — إذا كانت تتمتع ببصيرة كافية — أن الأحوال التقليدية السائدة لن تستطيع أن تصمد إلى الأبد فى وجه رياح التغيير العاتية . ولذلك فإن لم تتقبل عن طواعية ذلك « الشر الأصغر » ، فإنها ربما تضطر — رغمًا عنها — إلى تقبل « الشر الأكبر » فى المستقبل . فنجدها تقبل على التخلى عن جزء من ثروتها العقارية والتنازل عن جانب من مكانتها الاجتماعية فى سبيل تثبيتها وتدعيمها والإبقاء عليها . إذ ترى أن هذا الأسلوب يمكن أن يكون إسهامًا فى تطوير الاقتصاد القومى ، ويمكن أن يعود على المجتمع كله بالخير ، وبالتالى على ورثتهم فى المستقبل . وذلك من خلال

ازدياد القوة الشرائية ، وحدوث « توازن » فى البناء الطبقى وضمان قدر أكبر من « الاستقرار » السياسى فى الدولة كلها .

وفى هذه الحالة تتم إعادة توزيع الملكية الزراعية وفقاً للمبادئ الاقتصادية الوشيدة ، وأن تكون مصحوبة ببعض الإجراءات والأساليب التى تضمن حسن استخدام المالك الجديد للأرض التى انتقلت إليه (كإمداده بالبذور الجيدة ، والمخصبات الزراعية ، والآلات الزراعية ، وتنظيم عمليات التسويق .. : إلخ) .

والحقيقة أنه لا تكاد توجد دولة نامية واحدة استطاعت أن تنتهج هذا الأسلوب بشكل كفء وفعال ودون عثرات خطيرة . هذا من ناحية ، ونجد من ناحية أخرى أنه فى جميع البلاد التى ما زال كبار الملاك فيها يمارسون تأثيراً كبيراً على عملية التشريع وعلى عمل الحكومة والإدارة العامة ، نجدهم يبذلون قصارى جهودهم للحيلولة دون حدوث إصلاح زراعى كفء وفعال ، أو تأخير صدوره إلى أطول مدى ممكن . وهو ما حدث فعلا فى البرازيل ، وشيلى ، وبيرو ، وإكوادور ، وجواتيمالا ، وإيران[٦٣] .

فى مقابل هذا تتعدد الأمثلة والشواهد على إقبال فلاحى البلاد النامية بشكل متزايد على انتهاج السبيل الثانى — الثورى — لتحقيق عدالة التوزع فى الأرض والثروة الزراعية . إذ يعتقد الفلاحون أن ذلك هو السبيل الوحيد الذى يمكن أن يوجه النفوذ المتغلغل لكبار الملاك فى دوائر الحكومة ومؤسسات الدولة وأجهزة التشريع . وهو كذلك السبيل السريع لتحقيق تلك العدالة المنشودة فى حياة هذا الجيل ، ومن نماذج تلك الحركات الثورية ما حدث فى كينيا (قبل الاستقلال) وفى أنجولا ، وفى بعض مناطق كولومبيا ، ومناطق شمال شرقى البرازيل ، وشمال المكسيك . وفى المناطق الجبلية فى بيرو ، وإكوادور ، وفنزويلا . وكانت أغلب تلك الحركات الثورية ردود فعل على مشكلات زراعية مستفحلة لم تستطع أن تجد طريقها إلى الحل ، برغم تعدد المحاولات السلمية الهادئة[٦٤] .

وكانت الطلقة الأولى فى تلك الحرب بين « الذين يملكون » والذين « لا يملكون » قد أطلقت فى المكسيك فى عام ١٩١٠ قبل الثورة البلشفية بوقت طويل . هذا إذا

---

(٦٣) انظر مزيداً من التفاصيل عند ريتشارد بيرندت ، المرجع السابق ، ص ص ٢٤٤ — ٢٤٩ .

(٦٤) انظر المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

أغضينا الطرف عن ثورات الفلاحين الفاشلة العديدة التى سبقت ذلك . ومن أمثلتها « حروب الفلاحين » فى أوربا . وفى عام ١٩١٧ — سنة الثورة البلشفية فى روسيا — سجل الدستور المكسيكى لأول مرة حق الأجراء والعمال الزراعيين فى ملكية الأرض . وما زالت تلك الثورة الفلاحية الناجحة تمثل نموذجًا يحتذى لكثير من جماهير الفلاحين فى أمريكا اللاتينية اليوم ، الذين أصبحوا الآن أكثر تسلحًا بالوعى الطبقى . وقد سارت على نهجها بالفعل بعض الثورات الفلاحية التى هبت فى بيرو ، وبوليفيا ، وجواتيمالا ، وكوبا . . . إلخ .

أما فى آسيا وبعض أجزاء إفريقيا فيبدو أن الحركة الفلاحية هناك تستوحى التجربة السوفييتية بصورتها المطبقة فى وسط آسيا ، وكذلك الثورة الزراعية فى الصين . وتطرح تلك المجتمعات على نفسها (طالما أنها تستوحى التجربة الاشتراكية فى الزراعة) مدى السماح بالملكية الخاصة للأرض وحرية التصرف فى المنتجات الزراعية ، كحافز لاغناء عنه لزيادة الإنتاجية ، وتيسير عملية توجيه الاقتصاد القومى .

ويمكن القول بصفة عامة أن تعبئة جماهير الفلاحين — على الأقل فى المراحل الأولى للتنمية — تصدر عن نجاح خارج المجتمع . ولكن بمعنيين مختلفين : المعنى الأول أنها تفد من خارج البلد نفسه من ناحية ، والمعنى الآخر أن الريادة المباشرة لعمليات التنمية الريفية تأتى من المراكز الحضرية . وليس من صفوف البروليتاريا الزراعية[٦٥] .

---

(٦٥) المعروف بالنسبة للهند أن الحركات الريفية كانت من صنع الطبقة الوسطى الدنيا ، قارن ، Nisra ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ ، وكذلك ظهر المحامى فرانسيسكو جوليانو فى المناطق الفقيرة شمال شرق البرازيل — بسكانها الريفيين — البالغ عددهم ٢٥ مليون نسمة — وقام بتأسيس وزعامة اتحاد العمال الزراعيين اليسارى المتطرف . وقد أوضحت الدراسات التى أجريت على تنظيم حركات الإصلاح الزراعى التى قامت بها البروليتاريا الزراعية فى البرازيل أن الأفراد الذين قدموا المبادرات الأساسية الهامة فى تلك الحركات الثورية لم يأتوا بين صفوف تلك البروليتاريا الزراعية ، وأن هؤلاء الزعماء والمنظمين قد حققوا مكاسبهم بفضل التنازلات التى قدمتها حكومات الولايات والحكومة المركزية هناك ، وذلك من خلال وساطة بعض الزعماء السياسيين ذوى المكانة البارزة . وبهذا يمكن القول بأنه لم يتغير سوى تركيب الطبقة العليا المتحكمة فقط ، أما البناء الأساسى فقد ظل على حاله . قارن حول هذا الموضوع :

Benn Galjart, «Class and Following in Ruxal Brazil" in : Americra Latina, Rio de Janeiro, VII, 3, 1964, pp. 3-23.

وتحاول كل الحركات الثورية – المنطلقة من المراكز الحضرية أساسًا – أن تجند لها أتباعًا من بين جماهير الفلاحين : كالحركات شبه العسكرية ، والأحزاب اليسارية والمتطرفة ، والحركات الفكرية ذات البرامج الريفية . . . إلخ . وهكذا كانت جماهير الفلاحين بمثابة « أداة » فى يد بعض الحركات التى يمتد تأثيرها ليشمل المستوى القومى كله ، أو حتى تمتد ارتباطاته إلى النطاق الدولى أيضًا .

أما المزارع الضخمة الحديثة التى تمتلكها المؤسسات الأمريكية ، وكذلك تلك التى يملكها المستوطنون البيض فى شرق إفريقيا فتمثل بيئة صالحة لنمو الاتجاهات الثورية وانتشار الأفكار التقدمية . فهناك تتركز أعداد كبيرة من العمال المأجورين الذين انتزعوا من بيئة تقليدية فقيرة ، وزرعوا زرعًا فى بيئة جديدة ذات مناخ عصرى جديد على أولئك العمال تمامًا (٦٦) . وينتمى أولئك العمال إلى قبائل متباينة ، وقد يتكلمون لغات مختلفة ، ويمثلون مصالح متضاربة ، مما يجعل من عملية تنظيمهم فى البيئة الجديدة أمراً شاقًا . ومن شأن كل هذه الأوضاع أن تيسر تأثير ممثلى الحركات اليسارية المتطرفة عليهم ، ويجعلهم أرضًا صالحة لانتشار تلك الشعارات .

على أنه يصاحب هذا التغلغل « الفكرى » من الحضر إلى الريف ، تيار معاكس ، تتدفق فيه الهجرة من القرية إلى المدينة . هى ظاهرة « الهروب الريفى » ، أو « الخروج الريفى » . وينخرط فى صفوفها عادة جماعات الشباب الطموح والمتفتح الباحث عن فرص الترقى واكتساب المهارات والخبرات الجديدة التى ليست ميسورة فى بيئتهم الريفية التقليدية . وقد يعود نفر من أولئك المهاجرين إلى قراهم مرة أخرى ، ويكونون جزءاً من صفوة محلية جديدة . تمثل جزءاً عضويًا من جماعات مصالح أوسع نطاقًا أو قادة سياسيين على المستوى القومى العام . أما بقيتهم فإنها تستقر فى المدينة ، ولكنها تظل تمارس مع ذلك تأثيراً تعبويًا على أقاربهم ، وجيرانهم ، وأصدقائهم السابقين الذين ما زالوا يعيشون فى القرية . ذلك أن إحساس المهاجرين بالانتماء إلى بيئتهم

---

(٦٦) وقد نشر ريتشارد بيرندت دراسة عن هذه النوعية من العمال الزراعيين :

R.F. Behrendt, «The Uprooted : A Gueautemala Sketch", in : The New Mexico Quarterly Review, XIX / 1, 1949, pp. 25-31

وقد أعيد نشرها بصورة معدلة فى الكتاب التالى :

Problems in World History, Chicago, 1963, pp. 164-168.

الريفية يظل حيًّا فى نفوسهم ، أو فى نفوس نفر منهم على الأقل .وكلنا نعرف جوموكينياتا قد أصبح الزعيم المطلق لقبيلة الكيكويو . والأب الروحى لحركة ماو ماو الثورية وذلك بعد أن كان قد أمضى سنوات طويلة فى لندن وعاد إلى وطنه كينيا يحمل شهادة الدكتوراه فى الأنثر و بولوجيا .

ولا شك أن الثورات الناجحة تؤدى إلى ارتقاء بعض الأفراد ذوى الانتماءات الريفية المباشرة . وتضعهم فى مراكز المسئولية الكبرى ، حتى ولو لم يمروا بمعاهد تعليمية عالية. وقد وصل لازارو كارديناس — ذى النشأة الريفية — إلى منصب رئيس جمهورية المكسيك فى الفترة من ١٩٣٤ حتى ١٩٤٠ من خلال دفاعه الطويل الذى لم يعرف هوادة عن الإصلاح الزراعى .

وهناك ثمة سبيل آخر — مماثل — للارتباط بين الأهداف والتنظيمات الريفية المحلية من ناحية والمنظمات والعمل السياسى القومى من ناحية أخرى ، وهو أن يرتقى زعماء الجمعيات والاتحادات التعاونية الزراعية إلى الصفوف الأولى فى الأحزاب السياسية خاصة فى البلاد الإفريقية التى تعرف تنظيما متقدمًا للحركة التعاونية الزراعية[٦٧] .

---

(٦٧) انظر توم مبويا ، المرجع السابق الإشارة إليه ، حيث يناقش هذه النقطة بمزيد من التفصيل .